

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة محمد بوضياف المسيلة



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

من إعداد الطلبة : حواسي جمال

يطو نور الدين

تحت عنوان:

## مساهمة الجباية المحلية في تمويل ميزانية البلدية دراسة حالة بلدية ونوغة

لجنة المناقشة:

رئيسا	أستاذ التعليم العالي	- غربي حمزة
مشرفا	أستاذ مساعد ب	- كمال الدين أبا سفيان
مناقشا	أستاذ التعليم العالي	- بن دقفل كمال

السنة الجامعية : 2024-2023

# الإهداء

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى أمي الغالية حفظها الله.

إلى أبي العزيز أطال الله في عمره.

إلى روح أختي الغالية الريح رحمها الله

إلى كل إخواني وأخواتي وابتنتي إيناس

إلى كل الأصدقاء

إلى كل الزملاء في العمل

إلى كل الزملاء في قسم العلوم الاقتصادية بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة

إلى كل أساتذتي

## حول اسمي جمال

# إهداء

أشكر الله جل وعلا

على نعمه وفضله وتوفيقه

الصلاة والسلام على المصطفى - صل الله عليه وسلم -

أهدي هذا العمل لأبي وأمي اللذين وجب حق الاعتراف بفضلهما وعطائهما

المستمر عليا طيلة حياتي

حفظهما الله ورعاهما وأدهما بالصحة والعافية

إلى زوجتي الغالية وشريكة حياتي ورفيقة دربي

إلى أخي هشام و ابن أختي يوسف

كما لا أنسى فقيداي ، إلى روح أخي وجدتي رحمهما الله وغفر لهما وأسكنهما

فسيح جناته

إلى كل عائلة يطو و فقريش

إلى كل أساتذة وإطارات قسم العلوم الاقتصادية

إلى زملائي وزميلاتي دفعة ماستر 2 كلاسيك

تخصص نقدي وبنكي

بطو نور الدين

# شكر وتقدير

مصداقا لقوله صلى الله عليه وسلم : " من لم يشكر الناس لم يشكر الله "

نشكر الله عز وجل الذي أماننا ووفقنا على إنجاز هذا العمل المتواضع

كما نتقدم بالشكر والتقدير الأستاذ أبا سفيان كمال الدين الذي

تفضل مشكورا بالإشراف على عملنا هذا، وما قدمه لنا من نصائح

وإرشادات قيمة في سبيل إنجاز هذه الدراسة.

نشكر كل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية بجامعة المسيلة.

أشكر كل من كان له الفضل في إتمام هذا العمل ولو بالكلمة الطيبة

# فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
I	الإهداء
II	كلمة شكر
III	ملخص
IV	فهرس المحتويات
V	فهرس الجداول
VI	فهرس الأشكال
أ- د	مقدمة عامة
06	<b>الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للجباية المحلية وميزانية البلدية</b>
06	<b>تمهيد</b>
07	<b>المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الجباية المحلية</b>
07	المطلب الأول: مفهوم الجباية والجباية المحلية
19	المطلب الثاني: خصائص وأهداف الجباية المحلية
21	<b>المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول ميزانية البلدية</b>
21	المطلب الأول: مفهوم ميزانية البلدية خصائصها ومبادئها
24	المطلب الثاني: وثائق وأقسام ميزانية البلدية
31	<b>خلاصة الفصل الثاني</b>
33	<b>الفصل الثاني: هيكل الجباية المحلية ومساهمتها في إيرادات ميزانية بلدية ونوغة</b>
33	<b>تمهيد</b>
34	<b>المبحث الأول: الموارد الجبائية المحصلة لصالح البلدية</b>
34	المطل بالأول: أهم الضرائب والرسوم المخصصة كليا لصالح البلديات
39	المطلب الثاني: أهم الضرائب والرسوم المخصصة جزئيا لصالح البلديات
47	<b>المبحث الثاني: دراسة تحليلية لمساهمة الموارد الجبائية في ميزانية بلدية ونوغة</b>
47	المطلب الأول: الهيكل التنظيمي للبلدية
52	المطلب الثاني: تحليل الإيرادات الجبائية المساهمة في ميزانية البلدية
59	<b>خلاصة الفصل الثاني</b>
61	<b>خاتمة</b>
65	<b>قائمة المراجع</b>
	<b>الملاحق</b>

# فهرس الجداول

## فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	التعريفات المطبقة للرسم على المنتوجات البترولية	44
02	نسب توزيع الموارد الجبائية المحلية	46
03	تطور مجموع الإيرادات لميزانية البلدية للفترة 2024-2021	52
04	تطور مجموع الإيرادات الجبائية لميزانية البلدية للفترة 2024-2021	54
05	مقارنة تطور الإيرادات الجبائية إلى كتلة الأجور للفترة 2024-2021	57

# فهرس الأشكال

## فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
51	الهيكل التنظيمي لمصالح بلدية ونوغة	01
53	توزيع مجموع الإيرادات لسنة 2024	02
56	نسب الإيرادات الجبائية لسنة 2024	03
58	نسب الإيرادات الجبائية إلى كتلة الأجور خلال الفترة 2021-2024	04

# مقدمة عامة

## تمهيد

تكتسي الجماعات المحلية عموما وبصفة خاصة البلدية، أهمية كبيرة في تحقيق التنمية المحلية كما لها دور كبير في خدمة المجتمع وتسيير شؤونه، وذلك لارتباطها المباشر بالمواطن، فلا بد من توفير الإمكانيات اللازمة لتحقيق التنمية على المستوى المحلي.

لقد اعترف المشرع الجزائري في قانون الجماعات المحلية بالاستقلال المالي للجماعات المحلية عن طريق اكتسابها لميزانية خاصة بها تختلف عن ميزانية الدولة تمكنها من الحق في اتخاذ القرارات والتدابير والمساهمة في التنمية في إطار الصلاحيات المرخصة لها قانونيا تحت إشراف وتوجيهات الحكومة، تتجسد هذه الاستقلالية في حق الجماعات المحلية في اكتساب مصادر تمويل خاصة بها.

إذ أن مقدرة الجماعات المحلية على النهوض بالتنمية المحلية وتسيير شؤونها، مرتبط بشكل أساسي بمواردها المالية، التي تحتاجها لتغطية نفقاتها، حيث عملت الدولة على توفير مصادر تمويل تمكنها من القيام بمهامها.

إن الموارد المالية للجماعات المحلية في الجزائر تأتي من مصدرين رئيسين؛ أولهما الإيرادات التي تتمثل في القروض والهبات والإعانات التي تقدمها الدولة والصندوق المشترك للجماعات المحلية، والثاني الإيرادات الجبائية الناتجة عن استثمار الأملاك المحلية ومختلف الضرائب والرسوم ذات الطابع المحلي، حيث تعد هذه الأخيرة أهم مورد مالي في ميزانية الوحدات المحلية وخصوصا البلديات.

## أولا: إشكالية الدراسة.

تتجه دراستنا هذه للإجابة على الإشكالية التالي طرحها:

ما مدى مساهمة الجباية المحلية في تمويل ميزانية البلدية وبلدية ونوغة خصوصا؟  
ومنه سنطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي الجباية المحلية، وما هي أهم عوائدها ؟
- ماذا نقصد بميزانية الجماعات المحلية وما هي مكوناتها ؟
- كيف تساهم الموارد الجبائية المحلية في تمويل ميزانية بلدية ونوغة ؟

## ثانيا: الفرضيات.

لتسهيل معالجة الإشكالية من الدراسة يمكن الاعتماد على بعض الفرضيات والتي نتلخص فيما

يلي:

- الجباية المحلية هي أداة من أدوات الدولة في تمويل خزينتها العمومية حيث تستخدمها الدولة في تغطية نفقاتها.
- تعتبر الموارد الضريبية احد العوامل التي تساعد في الاستقلالية المالية للبلديات .
- تعتبر الميزانية أداة فعالة في تسيير مصالح البلدية ، سواء من جانب قسم التسيير أو التجهيز والاستثمار .
- تعتبر الجباية المحلية مجموعة من الضرائب والرسوم التي تقتطع كليا أو جزئيا لصالح الجماعات المحلية، حيث تعود حصيلتها للجماعات المحلية أو البلديات أو تشترك عوائدها بين الدولة والجماعات المحلية.

### ثالثا: أهداف الدراسة.

إن هذه الدراسة تهدف للوصول الى إظهار مدى مساهمة الجباية المحلية في تمويل ميزانية البلديات، وأيضا إلى التعرف على الإطار النظري والقانوني للجباية المحلية وميزانية البلدية، تماشيا مع الإصلاحات والتعديلات التي تدخلها الدولة على نظام الجباية المحلية ، كما تهدف للإلمام بمختلف عناصر موضوع البحث.

### رابعا: أسباب اختيار الدراسة.

اختيار الموضوع الذي جاء تحت عنوان "مساهمة الجباية المحلية في تمويل ميزانية البلدية دراسة حالة بلدية ونوغة خلال الفترة 2021-2024"، كان بناء على عدة اعتبارات ومن أهمها الشعور بأهمية الموضوع والاهتمام به كرجبة شخصية، باعتبار الطالبان موظفان بالجماعات المحلية (البلدية).  
تجدد القوانين والتنظيمات الجبائية سنويا كقانون المالية، وقانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة مما يستدعي تحديث الدراسات في هذا المجال.

وأیضا التعرف على كيفية إعداد ميزانية الجماعات المحلية، وأنواع الضرائب المتعلقة بالجباية المحلية التي تمول إيرادات ميزانية الجماعات المحلية.

### خامسا: المنهج المتبع والأدوات المستخدمة.

لقد قمنا في هذه الدراسة بتوظيف المنهج الوصفي بإتباع أسلوب تحليلي، فكانت الاستعانة بالمنهج الوصفي فيما يتعلق بالمفاهيم النظرية للتعرف على الموارد الجباية المحلية وأشكال ميزانية البلدية

وأقسامها، أما الأسلوب التحليلي فقد اعتمدنا عليه في تحليل البيانات الإحصائية المتعلقة بالإيرادات المالية والجباية لبلدية ونوغة خلال الفترة 2021-2024.

كما استدعت الدراسة إلى الاستعانة ببعض الأدوات منها: القوانين الجبائية خاصة قوانين المالية وقانون الضرائب والرسوم المماثلة ، وكذا قانون الولاية والبلدية والكتب والمذكرات والمقالات، كما اعتمدنا على المقابلة ووثائق ومعلومات خاصة بالبلدية لإنجاز الدراسة الميدانية، كما استخدمنا الجداول الإحصائية والرسومات البيانية.

### سادسا: الدراسات السابقة في الموضوع.

- ديوش محمد أمين ، بوضياف مليكة، قراءة للإيرادات الجبائية العائدة للجماعات المحلية المتضمنة بالتشريع الجبائي الجزائري لسنة 2022 - عرض وتحليل ، دراسة منشورة في : المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية - المجلد 07، العدد 01 (2022) .
- حيث خلصت إلى : أنه يجب تتويج الإصلاحات التي قادتها الدولة منذ ما يقارب الثلاثين سنة بصياغة قانون جامع وواحد يحكم وينظم الجباية المحلية لتعزيز الاستقلالية المالية الفعلية للوحدات المحلية واستكمال مسار اللامركزية.
- شريفي فاطمة الزهراء، لكل فتحة، النظام القانوني للجباية المحلية في الجزائر مذكرة لنيل شهادة الماستر في تسيير مؤسسات،كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق ،جامعة أحمد درارية أدرار السنة الجامعية 2015-2016 .
- حيث خلصت الدراسة إلى : أن مصادر تمويل الجماعات المحلية، تتعدد وتختلف بين مصادر تمويل داخلية، وأخرى خارجية، وتعتبر الجباية المحلية المشكلة من مجموع الضرائب والرسوم أهم مصدر من مصادر تمويل الجماعات المحلية.
- وتنقسم هذه الضرائب والرسوم بدورها إلى ضرائب ورسوم عائدة للبلديات بصفة كلية و أهمها الرسم العقاري، ورسم التطهير، وضرائب ورسوم عائدة للجماعات المحلية والصندوق المشترك للجماعات المحلية، بالإضافة إلى الضرائب والرسوم المحصلة لفائدة الدولة و الجماعات المحلية معا أهمها الرسم على النشاط المهني، الرسم على القيمة المضافة.
- جنينة عمر، خذيري صبرينة، واقع الجباية المحلية في الجزائر دراسة تحليلية ، دراسة منشورة في : مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد : 07 / العدد : 08 / فيفري 2023.

خلصت الدراسة إلى: ضرورة إصلاح النظام الجبائي المحلي من خلال إعادة النظر في توزيع حصيلة الجباية العادية بين الدولة والجماعات المحلية والعمل على توسيع وعاء الجباية المحلية اعتمادا على مختلف الإجراءات الجبائية والقانونية.

• بلعروسي علي، بوشري مصطفى، دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية دراسة حالة بلدية رقان، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي شعبة العلوم المالية والمحاسبة تخصص: مالية المؤسسة. الموسم الجامعي 2021-2022 .

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أهمية الجباية المحلية في تمويل الجماعات المحلية. وقد اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي لأنه الأنسب الموضوع الدراسة وللإجابة على إشكالية البحث تم الاعتماد على دراسة حالة بلدية رقان في الجانب التطبيقي، حيث تم الاعتماد على حسابات العائدات الضريبية ومكانتها في الإيرادات العامة للبلدية وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ وجود علاقة بين الجباية المحلية وتمويل ميزانية بلدية رقان.
- ✓ تمثل العائدات أو الإيرادات الجبائية أكثر من 16% من الإيرادات العامة للبلدية.
- ✓ يمثل الرسم على النشاط المهني الإيراد الضريبي الأعلى لدى بلدية رقان.

### سابعا: خطة الدراسة.

للإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة وفصلين وخاتمة كما يلي:

في الفصل الأول: تم التطرق إلى الإطار المفاهيمي للجباية المحلية وميزانية البلدية مقسم إلى مبحثين تناولنا في المبحث الأول مفاهيم أساسية حول الجباية بصفة عامة والجباية المحلية بصفة خاصة، وفي المبحث الثاني تم التطرق إلى بعض المفاهيم الأساسية حول ميزانية البلدية.

وفي الفصل الثاني تحت عنوان هيكل الجباية المحلية ومساهمتها في إيرادات ميزانية بلدية ونوغة مقسم كذلك إلى مبحثين، حاولنا في المبحث الأول الإلمام بأهم الموارد الجبائية المحصلة لصالح البلدية، وفي المبحث الثاني تم القيام بدراسة تطبيقية تحليلية لمساهمة الموارد الجبائية في ميزانية بلدية ونوغة للفترة 2021-2024 .

**الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للجباية المحلية وميزانية البلدية**

**تمهيد:**

**المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول الجباية المحلية**

**المطلب الأول : مفهوم الجباية والجباية المحلية**

**المطلب الثاني : خصائص وأهداف الجباية المحلية**

**المبحث الثاني : مفاهيم أساسية حول ميزانية البلدية**

**المطلب الأول : مفهوم ميزانية البلدية خصائصها ومبادئها**

**المطلب الثاني : وثائق و أقسام ميزانية البلدية**

**خلاصة الفصل الأول**

### الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للجباية المحلية وميزانية البلدية

#### تمهيد:

تعتبر عملية فرض الجباية المحلية في النظم الحديثة ضرورية لتمويل النفقات العامة، والتي تمثل عامل رئيسي في تحديد قدرة الدولة على إدارة نشاطاتها المختلفة، بما تكفله من استمرار تدفق الإيرادات لتمويل الخدمات العامة وتأمينها، والتأثير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتحقيق التوازن المستهدف على المستوى المحلي، إذ تعد الجباية المحلية كأداة لتمويل ميزانيات الجماعات المحلية خاصة بعد الأزمات والأعباء الضخمة التي تواجهها الدولة في سبيل تحقيق متطلبات المجتمع الأمر الذي يتطلب الاعتماد بشكل كبير على الرسوم والضرائب ذات المردودية المالية العالية والمقبولة وذلك للوصول لأهداف الدولة من خلال قيامها بالنشاطات المتنوعة لاسيما تلك المتعلقة بالتنمية المحلية وإلا فقد تصبح عملية غير مجدية لتحقيق تمويل محلي فعال.

ومن اجل الإحاطة بالموضوع تم التفصيل في عنوان الإطار المفاهيمي للجباية المحلية وميزانية البلدية وذلك من خلال تطرقنا في المبحث الأول إلى مفاهيم أساسية حول الجباية المحلية والذي نجد في مضمونه تعريف الجباية بصفة عامة والتعرف على تقسيماتها وتعريف الجباية المحلية بصفة خاصة، وكذا مبادئ الجباية المحلية والجهات المستفيدة منها ، خصائص وأهداف الجباية المحلية. و تطرقنا في المبحث الثاني إلى المفاهيم الأساسية حول ميزانية البلدية وذلك من خلال تعريجنا إلى مفهوم ميزانية البلدية و مبادئها. وثائق و أقسام ميزانية البلدية وكيفية إعدادها والمصادقة عليها.

### المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول الجباية المحلية.

سننظر في هذا المبحث إلى معرفة مفهوم الجباية عامة ، والجباية المحلية بصفة خاصة والجهات المستفيدة منها وكذا خصائصها وأهدافها .

### المطلب الأول : مفهوم الجباية والجباية المحلية.

تعتبر الجباية من أهم مصادر الإيرادات التي تستعمل في تسيير إيرادات الدولة وتلبية حاجياتها، وقد ارتبطت طرق وأساليب فرضها وتحصيلها بطبيعة الاقتصاد السائد في الدولة وطبيعة الخدمات المقدمة وكذلك الأنشطة التي تمارسها المؤسسات والأفراد. ولتوضيح ذلك سنتناول مجموعة من التعاريف كما سننظر إلى أهم المبادئ المميزة للضريبة.

قبل التطرق إلى تعريف الجباية المحلية لابد من تعريف مصطلح الجباية وأهم العناصر الأساسية التي تتكون منه.

### أولا : تعريف الجباية.

يعود أصل كلمة الجباية إلى الكلمة اللاتينية fiscus، والتي تعني القفة (أداة لتلقي النقود). أما فرع القانون العمومي يعرفها بأنها تتكون من مجموعة القواعد القانونية المتعلقة بالضرائب والتي تنظم المشاركة في المواضيع القانونية ، وكذلك الأشخاص الطبيعيين والمعنويين في تمويل الدولة.

كما يمكن تعريفها على أنها نظام من المساهمات الإلزامية المفروضة من قبل الدول، ومعظمها في شكل الضريبة تفرض على الأشخاص وعلى المؤسسات والممتلكات<sup>1</sup> .

"هي ذلك الرباط المادي الذي يربط الفرد بحكومته وبقية أفراد مجتمعه، وهي في نفس الوقت تشكل أداة سيادية فعالة سواء في المجال المالي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو البيئي خاصة وأن جميع الأنظمة الجبائية تخضع للفلسفة الاجتماعية للعصر الذي تسود فيه."<sup>2</sup>

وتشتمل الجباية على مجموعة من الضرائب والرسوم والإتاوات والمساهمات نتطرق إلى مفهوم أهم مكوناتها ألا وهي الضرائب والرسوم.

1 صبيحة شاوي: الإصلاح الضريبي في الجزائر وأثره على تعبئة الجباية العادية المجلة الجزائرية للمالية العامة العدد السادس، جامعة تلمسان، الجزائر 2016، ص 56.

2 العياشي عجلان : حوكمة الجبائية المحلية كآلية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة حالة ولاية المسيلة (2008-2011)، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 14 لسنة 2014 ، ص 167

### 1/ مفهوم الضريبة:

يمكن أن نعرف الضريبة على أنها مساهمة نقدية تفرض على المكلفين بها حسب قدراتهم التساهمية والتي تقوم، عن طريق السلطة، بتحويل الأموال المحصلة وبشكل نهائي ودون مقابل محدد نحو تحقيق الأهداف المحددة من طرف السلطة العمومية<sup>1</sup>.

كما تعرف الضريبة على أنها فريضة بدون مقابل، وهذا يعني أن دافعي الضرائب يستفيدون مما تقدمه الدولة من خدمات عامة تتفق عليها الدولة من إيرادات هذه الضرائب، ولكن ما يصل إلى الفرد من هذه الخدمات ليس بالضرورة أنه يعادل مقدار ما دفعه من ضرائب، بل هناك أفراد في المجتمع يحصلون على الخدمات ذاتها دون أن يدفعوا أية ضريبة<sup>2</sup>.

وهي أيضا اقتطاع مالي تأخذه الدولة جبرا من الأفراد دون مقابل بهدف تحقيق مصلحة عامة<sup>3</sup>. وعليه يمكن القول بأن الضريبة اقتطاع نقدي إجباري لصالح السلطات العمومية، بصفة نهائية ومن دون مقابل مباشر ومحدد، وذلك بهدف ضمان تمويل الأعباء العامة للدولة الجماعات المحلية و/أو الإقليمية والإدارات العمومية<sup>4</sup>.

وتتميز الضريبة بخصائص تذكرها كما يلي<sup>5</sup>:

- **الضريبة فريضة جبرية** : الضريبة تفرض جبرا، أي أن المكلف ليس حرا في دفعها، بل أن السلطات العامة، هي التي تحدد مقدار الضريبة، وكيفيةها وموعد دفعها، لذلك فالضريبة تؤخذ بقرار من جانب واحد، وهذا ما يميزها عن غيرها من الإيرادات المالية الأخرى كالرسوم والقروض الاختيارية التي تستخدم الدولة أساليب الإغراء لاكتتاب الأفراد مع تعهدها برد الأصل وسدد قيمة القرض. كما تختلف عن الهبات التي تقدم في بعض الأحيان إلى السلطات العامة.

1 محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة: النفقات العامة/الإيرادات العامة/الميزانية العامة للدولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة، الجزائر، 2003، ص 145.

2 محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى 2007 الطبعة الثانية 2010، عمان 2010، ص 89

3 محمد الصغير بعلی . يسري أبو العلاء، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2003، ص 58.

4 عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011، ص 22.

5 خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2005، ص 146-147

- **الضريبة تفرض من قبل الدولة:** أن الضريبة لا يمكن أن تفرض أو تعدل أو تلغى إلا بالقانون، فالإدارة الضريبية التي تقوم بتنفيذ إدارة السلطة العامة لا يحق لها إجباية وتحصيل الضرائب المسموح بها من قبل السلطات المختصة.  
ولكن أغلب التشريعات المالية جعلت أحكام قانون الضريبة ملزمة للدولة كما هي ملزمة للفرد والقضاء يجب أن يكون رقيقا على كل مخالفة لها إحقاقا للعدل ووضعا للضوابط ولمنع التعسف.
- **الضريبة تفرض وفقا لمقدرة المكلفين:** أن الضريبة تطرح على كل شخص قادر على الدفع تبعا لمقدرته المالية، فالضريبة هي طريقة لتقسيم الأعباء العامة بين الأفراد وفق قدرتهم التكلفة، وهذا ما نادى به آدم سميث، بقاعدة العدالة أي أن يسهم كل أعضاء المجتمع في تحمل أعباء الدولة تبعا لمقدرتهم النسبية على الدفع.
- **هدف الضريبة تحقيق منفعة عامة:** إن هذه الصفة من أبرز علامات التطور الذي مرت به الضريبة فقد رأى الفكر التقليدي أن هدف الضريبة الأساسي بل الأوحد في إيراداتها المالية، لذلك نجد أن الدساتير والقوانين خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، منعت استخدام الإيرادات الضريبية، في إشباع الحاجات الخاصة بالملوك والأمراء بل يجب أن تخصص إيرادات الضريبة لتحقيق المنفعة العامة.
- **الضريبة تدفع نقدا:** وهو ما يميزها في العصر الحديث حيث تدفع نقدا، وليس عينا وذلك في معظم دول العالم ومعظم الأحوال حيث تولى العالم عن تحصيلها عينا لجزء من المحصول الزراعي وخلافه لأنها غير عادلة وتحمل الدولة الكثير من التكاليف لتخزين المحاصيل، ولذلك وغيره نستطيع القول بأن الضريبة العينية قد اختلفت وباستثناء بعض الدول المتخلفة، وأصبحت كقاعدة عامة تدفع نقدا<sup>1</sup>.
- **تفرض الضريبة بدون مقابل، أو منفعة خاصة:** فالمكلف يقوم بأدائها على أساس مساهمته في المجتمع، وباعتباره عضوا في الجماعة وليس باعتباره ممولا للضرائب، وعلى هذا فإنه يبدو منطقيا أن يساهم في تغطية أعباء الدولة التي تحمي الجماعة وتشرف عليهم<sup>2</sup>.

1 عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، القاهرة، 2005، ص 240.

2 محمد الصغير بعلي، مرجع سابق، ص 59.

### 2/ مفهوم الرسم:

يعتبر الرسم من مصادر الإيرادات العامة للدولة ذات الأهمية الخاصة، وتتميز بأنها من الموارد المالية التي تدخل خزينة الدولة بصفة دورية منتظمة ومن ثم تقوم السلطات العمومية باستعمالها في تمويل نفقاتها العامة وتحقيق المنافع العامة. ومما هو جدير بالذكر، أن الرسوم يدفعها الأفراد مقابل الخدمات الخاصة التي يحصلون عليها من المرافق العامة، أي أنها مقابل للخدمات<sup>1</sup>.

ويعرف أيضا الرسم بأنه اقتطاع نقدي يدفعه الفرد إلى الدولة، أو أحد هيئاتها الإدارية مقابل انتفاعه بخدمة معينة يؤديها له، يترتب عليها نفع خاص<sup>2</sup>.

فالرسم إذن عبارة عن مبلغ نقدي تتقاضاه الدولة جبرا من المكلف مقابل تقديم خدمة معينة له بهدف تغطية نفقات الدولة مثل: رسوم المهن، رسوم القضاء، رسوم ترخيص المركبات.

ومن التعاريف السابقة للرسم، يمكن استخلاص أهم الخصائص وهي:

\*الصفة النقدية للرسم : كان الرسم قديما يحصل في صورة عينية، وفقا للأوضاع الاقتصادية العامة القائمة في ذلك الوقت. ومع تطور مالية الدولة. وبعد أن أصبحت النقود هي وسيلة التعامل الرئيسية، إن لم تكن الوحيدة أصبح من المنطقي أن يتم دفع الرسوم في صورة نقدية. فالدولة تقوم بنفقاتها العامة في صورة نقدية، ومن ثم فإنها تحصل على إيراداتها في صورة نقدية.

وبطبيعة الحال لا يتصور أن يتم جباية الرسم في صورة عينية وبالعامل لفترة زمنية معينة لصالح الإدارة العامة، بل يتم فرض الرسوم في صورة نقدية وجبايتها على نفس الصورة، كما تنص القوانين واللوائح التي تصدر في هذا الصدد<sup>3</sup>.

\*صفة الإلزام للرسم : يدفع الرسم بصورة جبرية من الشخص طالب الخدمة. وتأتي صفة الإلزام من عدة وجوه، منها أن الرسم يحدد مبلغه من قبل السلطة العامة وليس لطالب الخدمة دور في تحديده. أي ليس عن طريق تعاقد، وكذلك الفرد يكون مجبر على تقبل بعض الخدمات وإلا عرض نفسه للعقاب أو حرمانها من امتيازات مهمة مثال ذلك الحصول على إجازة حمل السلاح أو السياقة أو الحصول على بعض الوثائق الرسمية أو توثيق العقود أو التقاضي ... الخ<sup>4</sup>.

1 محمد عباس محزري، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص 131.

2 حميد بوزيدة، جباية المؤسسات دراسة تحليلية في النظرية العامة للضريبة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، 2005، ص 17

3 سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة النفقات العامة - الإيرادات العامة - الميزانية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص 102-103.

4 سعيد على محمد العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2011، ص 112 .

## الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للجباية المحلية وميزانية البلدية

\*المقابل المزدوج للرسم : يدفع الرسم مقابل الخدمة الخاصة التي يحصل عليها الفرد من جانب إحدى الهيئات العامة وتتميز هذه الخدمة بوجه عام بأن النفع الذي يعود من أدائها لا ينحصر فحسب في صالح الفرد وإنما يتعدى ذلك لصالح المجتمع بأكمله فالنفع الخاص يقترن بوضوح بالنفع العام. ويبدو لنا من اليسير تأكيد هذا المقابل المزدوج للرسم متى لاحظنا أن الرسوم تدفع مقابل خدمات يطلبها الأفراد مما يدل على حاجته لها وانتفاعهم بها وتؤديها الهيئات العامة المختصة، المنوط بها تحقيق النفع العام للمجتمع على سبيل المثال فإن الرسوم القضائية التي يدفعها المتقاضون نظير الحصول على خدمات مرفق القضاء يترتب عليها في آن واحد تحقيق نفع خاص، يتمثل في حصول كل منهم على حقه المشروع ونفع يتمثل في استقرار الحقوق في المجتمع وتوفير العدالة لأفراده<sup>1</sup>.

### 3/ الفرق بين الضريبة والرسم :

بعد أن وقفنا على الخصائص الجوهرية التي تشكل قوام كل من الضريبة والرسم فإنه يجدر بنا أن نقارن هنا بين الضريبة والرسم من خلال أوجه التشابه والاختلاف بينهما<sup>2</sup>:

#### \* أوجه التشابه بين الضريبة والرسم

- أن كل من الضريبة والرسم عبارة عن مبلغ من المال.
- أن كل من الضريبة والرسم يدفع إلى الدولة.
- أن كل من الضريبة والرسم يهدف إلى تحقيق منافع عامة.
- قد تتشابه طرق جباية كل منهما مثلاً بوضع طابع أو لقاء وصل رسمي.

#### \* أوجه الاختلاف بين الضريبة والرسم

- الضريبة تفرض بقانون الأحكام المتعلقة بها في حين أن الرسم فرض الرسم يستند إلى قانون.
- الضريبة إجبارية، بينما الرسم اختياري، إذ أنه مرتبط بإرادة المكلف ورغبته في الانتفاع من المنفعة المقرر عنها بالرسم.
- الضريبة تفرض بقصد تحقيق أهداف مالية واقتصادية واجتماعية وسياسية، بينما الرسم يفرض بهدف تحقيق إيراد مالي للدولة.
- الضريبة تفرض على الفرد بدون مقابل أو نفع خاص يعود عليه بمناسبة أدائها، أما الرسم فإنه يدفع مقابل الحصول على خدمة أو نفع خاص من جانب إحدى الإدارات أو المرافق العامة.

1 مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1999، ص 138.

2 عباس ناصر، محاضرة بعنوان المالية العامة والتشريع الضريبي، 2016، ص 4 .

### ثانيا : تقسيمات الجباية

#### 1/ الجباية العادية

يمكن تعريفها بأنها دراسة الضرائب والرسوم والإتاوات ومختلف العناصر المستحقة على الأفراد للدولة بحكم سلطتها على أرضها، وتسير عن طريق القوانين التي تسنها السلطات العمومية بهدف تحديد الأوعية والمعدلات وضمان التحصيل الكامل لجميع حقوقها ، وذلك من أجل التمكن من تغطية جميع النفقات العامة للدولة .

وتعتبر من أهم موارد الخزينة العمومية، وتعمل على تشجيع النشاطات الاقتصادية من خلال الإعفاءات الجبائية، وفرض الضرائب على بعض المواد المستوردة لتفسيح المجال للإنتاج المحلي والمنافسة الداخلية، وهي جزء من النظام الضريبي الحيز التنفيذ والذي يهدف لضمان تحصيل إيرادات لتغطية نفقات الدولة وجماعاتها المحلية بصفة مباشرة.

وهي ثاني أهم مصدر في ميزانية الدولة بعد الجباية البترولية وتشمل الضرائب العائدة إلى ميزانية الدولة التي تخضع لها العوائد المترتبة عن نشاطات اقتصادية غير بترولية وتضم المداخل الجبائية المباشرة، ومدخولات المهن الصناعية والضرائب التي تفرض على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة والرسم على عمليات التوطين البنكي ... إلخ<sup>1</sup>.

#### 2/ الجباية البترولية

تعد الجباية البترولية وسيلة لتدخل الدولة في النشاط البترولي، فهي نظام الاقتطاعات المفروض من قبل الدولة على المؤسسات التي تعمل في هذا المجال، كما ينظر إليها على أنها اقتطاع أو ضريبة تفرض على المؤسسات أو الشركات البترولية بنسبة معينة على أساس سعر البترول<sup>2</sup>.  
أساس فرض الضريبة البترولية يكون مقابل الترخيص الممنوح من قبل الدولة لاستغلال باطن الأرض التي تعتبر ملكا من الأملاك الوطنية العامة ، فتستفيد الولاية والبلديات بنسبة محددة من هاته الجباية مقابل تمرير قنوات المحروقات عبر تراب بعض البلديات.

<sup>1</sup> بن قدور أمال عسالي صباح دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، الجماعات المحلية لولاية الجلفة نموذجا، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 15 ، العدد 04(2022)، ص 647.

<sup>2</sup> عفيف عبد الحميد، فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2001-2012 مذكورة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف 2013-2014، ص152.

## الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للجباية المحلية وميزانية البلدية

أما الجباية البترولية التي تدفع شهريا على مستوى مديرية كبريات المؤسسات من قبل الشركات العاملة في مجال تنقيب البترول تدخل مباشرة لدى خزينة الدولة وتعتبر مورد هام لإعداد ميزانية الدولة.

### 3/ الجباية البيئية

تعتبر الجباية البيئية أو كما يطلق عليها أيضا الجباية الخضراء من أهم الأدوات الاقتصادية الفعالة في مجال كبح مختلف المشكلات البيئية وذلك من خلال الضرائب والرسوم بالإضافة إلى الإعفاءات والتحفيزات.

يمكن تعريف الجباية البيئية على أنها "مجموع الإجراءات الجبائية الرامية إلى تعويض أو بالأحرى الحد من الآثار الضارة اللاحقة بالبيئة من جراء التلوث".

وحسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE فإن الجباية البيئية يقصد بها: جملة الإجراءات الجبائية التي يتسم وعاؤها(منتجات،خدمات،تجهيزات،انبعاثات،...) بكونه ذا تأثير سلبي على البيئة<sup>1</sup>.

وتعرف أيضا على أنها: "مختلف الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة على الأشخاص المعنويين والطبيعيين الملوثين للبيئة بالإضافة إلى أن الجباية البيئية قد تشمل مختلف الإعفاءات والتحفيزات الجبائية للأشخاص المعنويين والطبيعيين الذي يستخدمون في نشاطاتهم الاقتصادية تقنيات صديقة للبيئة"<sup>2</sup>.

وتعرف أيضا "مجموعة الإجراءات الجبائية التي لها تأثير على البيئة، وهذه الإجراءات تتضمن ضرائب ورسوم وإجراءات ضريبية تحفيزية."

ويمكن القول بأن الجباية البيئية هي نوع من الأدوات الاقتصادية التي تعالج المشكلات البيئية بحيث تترجم ضمن وعاء يهدف إلى تحسين البيئة والحد من التلوث."

<sup>1</sup> صديقي مسعود و مسعودي محمد، الجباية البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 08/07 أفريل 2008، ص4.

<sup>2</sup> مسدور فارس، أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية، مجلة الباحث، العدد 07 ،جامعة ورقلة، 2010،الجزائر، ص348 .

### 4/ الجباية الخارجية

يطلق عليها الضرائب الجمركية وتفرض على السلع التي تجتاز حدود الدولة بمناسبة استيرادها أو تصديرها وقد تفرض الرسوم الجمركية لغايات مالية أي الحصول على إيرادات للخزينة أو تفرض في الكثير من الأحيان لغايات اقتصادية بهدف حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية .

حيث تفرض هذه الرسوم إما على قيمة السلعة بنسبة مئوية وتكون عندئذ قيميّة ، وإما أن تفرض بصورة مبلغ معين على الوحدة من السلعة وتكون عندئذ نوعية فكل من هذين النوعين مزايًا وعيوب فالضرائب القيميّة تمتاز بالمرونة أي تزداد حصيلتها بازدياد أسعار السلع المفروضة عليها هذه الضريبة ويؤخذ عليها أنها معقدة وقد تحتاج إلى نفقات جبائية مرتفعة لما يمكن أن تتطلبه من خبراء لتقدير قيم السلع المختلفة. أما الضرائب النوعية فتمتاز بسهولة جبايتها ويؤخذ عليها أنها قد تتعارض مع العدالة في الضريبة لأنها تكون أكثر ارتفاعًا بالنسبة للسلع الرخيصة منها للسلع المرتفعة السعر من النوع نفسه وتعالج الإدارة هذا الوضع بتقسيم كل سلعة إلى عدة أصناف وبفرض على كل صنف ضريبة مختلفة.<sup>1</sup>

### 5/ الجباية المحلية

تعد الجباية المحلية من التقسيمات التي حددتها الإدارة الجبائية على غرار الجباية العادية، الجباية البيئية، الجباية الجمركية ، الجباية البترولية ، وهي موضوع دراستنا حيث سنتطرق لها بالتفصيل .

#### ثالثًا : تعريف الجباية المحلية

تعد الجباية المحلية من التقسيمات التي حددتها الإدارة الجبائية على غرار الجباية العادية، الجباية البيئية، الجباية الجمركية ، الجباية البترولية ، وهي تضم مختلف الضرائب والرسوم العائدة كليًا لميزانيات الجماعات المحلية أو لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، أو تلك العائد جزء منها فقط إلى تلك الميزانيات.

وتعرف الضريبة المحلية على أنها فريضة مالية تتقاضاها إحدى الهيئات العامة المحلية على سبيل الإلزام ضمن الوحدة الإدارية التي تمثلها دون النظر إلى مقابل معين وغايتها تحقيق منفعة عامة

1 يحي بن عيسى ، أثر الجباية على الميزانية العامة للدولة ، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر حقوق تخصص إدارة ومالية ، جامعة زيان عاشور الجلفة ، 2016-2017 ، ص 13 .

## الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للجباية المحلية وميزانية البلدية

بينما تعرف الرسوم المحلية بأنها ما يتقاضاه الشخص العام الممثل للوحدة الإدارية المحلية نظيرا لأداء خدمة معينة تعود بالنفع على دافع الرسم بالذات، وان كانت تغلب على هذه الخدمة صيغة النفع العام<sup>1</sup>

وبتعريف آخر : وهي كل الإيرادات الجبائية التي تعود للجماعات المحلية وفقا لمبدأ إقليمية النشاط أو التخصيص الجبائي، في إطار السياسة الجبائية الكلية و الهادفة إلى التأثير على المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من خلال توازن الميزانية العامة وتركيباتها وأثرها المباشر على الإنفاق المحلي وعلى الاستثمار وعلى حماية واستقرار النمو الاقتصادي.<sup>2</sup>

يمكن تعريفها على أنها مجموع الضرائب والرسوم الموجهة للجماعات المحلية وهي غير متجانسة فلكل منها مجال تطبيق خاص به.

كما يمكن تعريفها على أنها مجموع الضرائب والرسوم التي تعترف بأهمية الاستفادة منها الجماعات المحلية سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة<sup>3</sup>.

### رابعاً: مبادئ الجباية المحلية

يقصد بالمبادئ العامة التي تحكم الضريبة، مجموعة القواعد والأسس التي يتعين على المشرع إتباعها ومراعاتها عند وضع أسس نظام ضريبي في الدولة، وهي قواعد ذات فائدة مزدوجة.

فهي تحقق مصلحة المكلف بالضريبة من جهة ومصلحة الخزينة العمومية من جهة أخرى، أي مراعاة مصالح المواطن والدولة وفي حقيقة الأمر أن هذه المبادئ تعتبر دستور عام ضمني تخضع له الأصول القانونية للضريبة، ولا بد على الدولة أن تحترم هذه المبادئ عند فرض الضريبة ولا يحق لها الخروج عن إطارها وإلا اعتبر ذلك تعسفا من جانب الدولة في استعمال حقها في فرض الضرائب ويمثل ظلما صريحا للأفراد المكلفين بها.

وتتلخص في أربعة قواعد أساسية تتمثل فيما يلي :

### 1/ قاعدة العدالة

على مواطني كل دولة أن يساهموا في نفقات الحكومة قدر ما يمكن مع قدراتهم التكلفة.

1 أيمن عودة المعاني، الإدارة المحلية، دار وائل للنشر، الأردن 2010 ، ص 152.

2 العياشي عجلان ، مرجع سابق ، ص 167- 168.

3 شريفي فاطمة الزهراء، لكل فتية، النظام القانوني للجباية المحلية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تسيير المؤسسات، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد درارية أدرار، 2015/2016، ص 4- 5

## الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للجباية المحلية وميزانية البلدية

بمعنى تناسبا مع الدخل الذي يتمتعون به تحت حماية الدولة تمثل نفقة الحكومة، اتجاه الأفراد نفس الأمة مصاريف الإدارة اتجاه الملاك في ملكية كبيرة، الذين يجدون أنفسهم مجبرين جميعا على المساهمة في هذه المصاريف تناسبا مع الفائدة التي يتمتعون بها في هذه الملكية<sup>1</sup>.

### 2/ قاعدة اليقين:

وهو أن تكون الجباية المحلية محددة وواضحة بالنسبة لأحكامها وإجراءاتها تكون معلومة بصورة مسبقة لدى المكلفين بأدائها، بما فيها من المسائل الخاضعة للتنظيم الفني للضريبة. والعمل على مبدأ اليقين واستقرار القوانين الضريبية وثباتها بحيث لا تكون عرضة للتغيير السريع وهو ما نلاحظه جليا من خلال القوانين المالية في الجزائر، أنه كلما صدر قانون جديد إلا وأدخل تعديلات على الأحكام الضريبية تتعلق بمنح مكافآت وتخفيضات وتغيير في معدلات حساب الضريبة.

### 3/ قاعدة الملائمة في التحصيل:

يتخذ هذا النوع من الجباية مناسبة أحكام الضريبة مع أحوال المكلف بالضريبة، حيث يتم دفع الضريبة بعد الحصول المكلف الذي يعتبر وعاؤها وطريقة تحصيلها من المنبع. ونقتضي هذه القاعدة أن يكون لدفع الضريبة أو الجباية ميعاد دفع مناسب للقدرة المالية للمكلف، والتحقق قدر المستطاع من وقع ثقلها وهذا يعني جباية الضريبة وتحصيلها يكون في وقت لاحق، وهذا المبدأ يقتضي بموجبه تنظيم مواعيد الضريبة وهذا ما ذهب إليه أحكام الشريعة الإسلامية أثناء فرضها مثلا العشور<sup>2</sup>.

### 4/ قاعدة الاقتصاد في النفقة:

وهي على جانب كبير من الأهمية، تعني أن تحاط القاعدة الضريبية بما يضمن لها سهولة التطبيق ومرونته ويجنبها الدخول في مناهات الإجراءات وصعوبات الروتين والتعقيدات البيروقراطية مما يؤدي بدوره إلى تحمل الإدارة المالية لنفقات باهضة في سبيل تطبيق نظامها الضريبي وتحصيل الضرائب المفروضة بقوانين الدولة. ومراعاة هذه القاعدة، هو الذي يضمن للضرائب فعاليتها كمورد هام وأساسي تعتمد عليه الدولة دون أن تخضع جزءا كبيرا منه في سبيل الحصول عليه<sup>3</sup>.

1 محمد عباس محزري، اقتصاديات الجباية والضرائب، الطبعة الخامسة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 23.

2 شريفي فاطمة الزهراء، لكل فتحة، مرجع سابق، ص 13.

3 عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2006، ص 125.

## الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للجباية المحلية وميزانية البلدية

باختصار فإن هذه القواعد تسمح بـ:

- المساواة أمام الضريبة (قاعدة العدالة).
- أن الضريبة تكون يقينية وليست غامضة أو غير معقولة ( قاعدة اليقين).
- أن يتم تحصيل الضريبة في الفترة وحسب النمط الذي يلائم جميع المواطنين ( قاعدة الملائمة) .
- أن تكون الموارد المالية التي تجنيها الدولة من الضريبة أكبر من تلك التي استعملت في تحصيلها من جهة وتجنب إخراج نقود أكثر من اللازم من جيوب المكلفين بالضريبة<sup>1</sup> .

### خامسا : الجهات المستفيدة من الجباية المحلية

تتمثل في الجماعات المحلية وظهر مصطلح الجماعات المحلية أول مرة في الجزائر بمقتضى المادة 54 من قانون 21 سبتمبر 1947 والتي تنص على الجماعات المحلية في الجزائر هي البلديات والولايات والتي يمكن تعريفها كما يلي:

#### 1/ البلدية:

باعتبارها جماعة محلية ذات طابع إقليمي فان للبلدية مهمة عامة، الأمر الذي يسمح لها بالعمل على كافة المجالات، إذ يتولى إدارة البلدية جهاز تداولي هو المجلس الشعبي البلدي، وجهاز تنفيذي يمثله رئيس البلدية ويساعده نائب أو عدة نواب حسب حجم الجماعة المحلية<sup>2</sup> .

نصت المادة الأولى من قانون البلدية على أن : " البلدية هي الجماعة الإقليمية الأساسية، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتحدث بموجب قانون"<sup>3</sup> .

- جماعة إقليمية: أي توجد اختصاصات داخل رقعة جغرافية معينة.

- تتمتع بالشخصية المعنوية: أي لها وجود قانوني مستقل عن الولاية وكذلك الدولة، ولها حق

التقاضي أمام القضاء ولها ممثل قانوني هو رئيس المجلس الشعبي البلدي، ويمكنها إبرام العقود، قبول الهبات... الخ

1 محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية والضرائب، مرجع سابق ، ص 24.

2 أمال رزام، دور الجباية المحلية في تنمية الجماعات المحلية " تجارب دولية ناجحة"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مراجعة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة أم البواقي الجزائر ، ص 08.

3 المادة 01 ، القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية ، الجريدة الرسمية، العدد 37 ، المؤرخة في 22 جوان 2011 ،

## الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للجباية المحلية وميزانية البلدية

- تحدث بموجب قانون: أي لا يمكن أن تلغى إلا بموجب قانون، ولا يمكن تعديل حدودها الإقليمية (بالإضافة والنقصان) إلا بموجب مرسوم تنفيذي.

وحسب المادة الثانية من القانون 90-08 المؤرخ في 7 أبريل 1990 المتعلقة بالبلدية " البلدية إقليم، اسم ومقر".

وعليه فان البلدية تمثل قاعدة اللامركزية ومكان ممارسة حق المواطنة، كما تشكل فاعلا محوريا في تهيئة الإقليم، التنمية المحلية والخدمة العمومية الجوارية<sup>1</sup>.

### 2/ الولاية :

عرفت المادة الأولى من القانون رقم 12-07 المؤرخ في 21-02-2012 الولاية بأنها الجماعات الإقليمية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وهي أيضا الدائرة الإدارية غير المركزية وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية و التشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة<sup>2</sup>.

### 3/ صندوق الجماعات المحلية المشترك :

يرجع تاريخ الصندوق للحقبة الاستعمارية وبعد الاستقلال أسند تسيير موارده إلى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، ومع بداية الإصلاحات المالية التي عرفتها الجزائر بعد السبعينات تم تأسيسه بموجب المرسوم رقم 73-134 المؤرخ في 04-11-1986. وحسب المادة الأولى من هذا المرسوم نستخلص التعريف التالي:

صندوق الجماعات المحلية المشترك مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويوضع تحت وصاية وزارة الداخلية والجماعات المحلية.

ومن مهامه تسيير الصندوقين التاليين: صندوق التضامن وصندوق الضمان للجماعات المحلية<sup>3</sup>.

\* يتولى صندوق التضامن للجماعات المحلية ما يلي:

• تخصيصا سنويا موزعا توزيعا نسبيا من الضرائب المعينة لقسم تسيير ميزانيات الجماعات المحلية.

• تخصيصا ماليا للتجهيز تخصص لقسم التجهيز والاستثمار من ميزانية الجماعات المحلية.

1 أمال رزام، مرجع سابق، ص 08

2 المادة 01 من القانون رقم 12-07 المتضمن قانون الولاية، الجريدة الرسمية، العدد 12، المؤرخة في 12 فيفري 2012

3 المادة 62 من قانون المالية لسنة 2010، الجريدة الرسمية العدد 78

## الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للجباية المحلية وميزانية البلدية

- تخصيصا ماليا استثنائيا للبلديات والولايات التي يعرف وضعها المالي صعوبة مالية خاصة التي تواجه كوارث وأحداث غير متوقعة .
- \* ويتولى صندوق الضمان للجماعات المحلية ما يلي:
- تعويض نقص الجباية المباشرة المحلية في كشف الضرائب بالنسبة لمبلغ التقديرات الخاصة بها في حدود 90% .
- القيام بالدراسات والأبحاث التي ترتبط بتطوير التجهيزات والاستثمارات المحلية وإنجازها.
- يساهم في تمويل تكوين موظفي الإدارة المحلية والمؤسسات والمصالح العمومية المحلية وتحسين مستواهم من خلال تنظيم دورات وملتقيات تدريبية.
- تشجيع أعمال الإعلام وتبادل الخبرات واللقاءات لترقية الجماعات المحلية عن طريق تنظيم المعارض والأيام الدراسية.

### المطلب الثاني : خصائص وأهداف الجباية المحلية

#### أولا : خصائص الجباية المحلية

تتكون الجباية المحلية على عدة خصائص وهي:

- تحقيق المنفعة العامة مع مراعاة قدرة المكلفين على دفع الجباية حتى لا تكون ثقل على كاهلهم مما يؤدي لعدم التهرب الضريبي.
- تعتبر مورد إضافي لخزينة البلديات والولاية.
- تقتطعها الدولة جبرا عن طريق إجبار المكلفين بها بطرق إدارية عديدة، أهمها التحصيل الجبري.
- موارد مالية متاحة تعتمد عليها الدولة في جلب الأموال التي تحتاجها في تغطية نفقاتها المبرمجة وضريبة ذات شكل نقدي، فهي تدفع كنفود عن طريق جمع وتخزين المحصول، تدفع بشكل نهائي دون مقابل حيث تلتزم الجماعات المحلية بهذا الجزء من الضريبة بصفة نهائية وتوثيق الصلة بين المكلف بالضريبة والخزينة العامة<sup>1</sup>.

1 بن قدور أمال عسالي صباح، مرجع سابق، ص 646.

### ثانيا :أهداف الجباية المحلية

للجباية دور فعال في تحقيق الأهداف السياسية والمالية في الأنظمة الاقتصادية المختلفة خاصة بعد توسع دور الدولة في الحياة الاقتصادية، الذي يتطلب فرض ضرائب للحصول على الإيرادات اللازمة من أجل تمويل الإنفاق الحكومي المتزايد، وهذا ما يجعلها أداة مالية هامة بيد السلطة العامة كونها أداة اقتصادية نستخدم لأهداف توجيهية في إطار الفلسفة السياسية والاقتصادية للدولة حسب الظروف التي يمر بها الاقتصاد ويمكن تلخيص هذه الأهداف فيما يلي :

#### 1/ الهدف المالي :

يعتبر الهدف التقليدي للضريبة إذ تستعملها الدولة لتمويل خزينتها، وبالتالي تسديد مختلف النفقات التي تقع على عاتقها، حيث أن أهمية الضرائب في تمويل الخزينة العمومية في الجزائر تأتي في المرتبة الثانية بعد الجباية البترولية التي تحتل الصدارة بالرغم من اهتمام الدولة بالضريبة.

#### 2/ الهدف الاقتصادي:

إن الدولة تعتمد على الضريبة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي فهي أداة يعالج بها التضخم والانكماش، وبالتالي الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي، ففي حالة التضخم يرفع معدل الضريبة ويوسع محال فرضها بعرض الكتلة النقدية الزائدة، وفي حالة الانكماش يخفض معدل الضريبة ويزيد من الإعفاءات بغرض زيادة الادخار وبالتالي توسيع الاستثمار.

#### 3/ الهدف الاجتماعي:

يمكن الهدف الاجتماعي بفرض مختلف الاقتطاعات الضريبية لأجل التقليل من الفوارق الاجتماعية الموجودة بين مختلف طبقات المجتمع، ولهذا عمدت الأنظمة الجبائية إلى تحسين طرق فرض الضرائب التي تعمل في طياتها العدالة الاجتماعية فمثلا الضرائب التصاعدية تراعي مصالح الدخل المنخفضة وهذا ما يحقق العدالة الاجتماعية أما الضرائب النسبية تراعي مصالح الدخل المرتفعة وهذا ما يعمق من الفروقات الاجتماعية.

فنجد أن الأنظمة الجبائية الحديثة تلجأ إلى الضرائب التصاعدية خاصة إذا تعلق الأمر بالدخل لتكون أكثر ملائمة وأكثر عدالة.

### 4/ الهدف السياسي:

إن فرض الضرائب بطريقة تصاعديّة يقلل من الفوارق بين الدخول وكذلك يحدد الحد الأقصى للدخول وبذلك يحول المدخلات من أيدي الأفراد إلى الدولة، كما تستعمل الضريبة لحماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية وذلك بفرض ضرائب والرسوم الجمركية على السلع المستوردة، كما أن الدولة تستطيع أن تعبر عن موقفها السياسي اتجاه الدول الأخرى، إذ تعمل على فرض رسوم جمركية متنوعة وعالية على سلع الدول المخالفة لها سياسيا وتقوم بالعكس مع سلع الدول الموافقة لهم سياسيا.<sup>1</sup>

### المبحث الثاني : مفاهيم أساسية حول ميزانية البلدية

تعتبر ميزانية البلدية انعكاس لصورة هذه الأخيرة من حيث سياستها المالية المتبعة والمنتجة من طرف المجالس الشعبية المنتخبة وكون البلدية خصها المشرع الجزائري بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، فإن ميزانية البلدية هي الوسيلة القانونية للمالية المحلية، ونظرا للأهمية الكبرى لهذه الوثيقة سوف نحاول الإلمام بكافة المفاهيم المتعلقة بها وذلك بالتطرق إلى تعريف ميزانية البلدية في المطلب الأول و التعرف على خصائصها ومبادئها، و في المطلب الثاني نقوم بتوضيح هيكل ميزانية البلدية من حيث وثائقها و أقسامها وهو ما نختم به فصلنا الأول.

### المطلب الأول : مفهوم ميزانية البلدية خصائصها ومبادئها

#### أولا : تعريف ميزانية البلدية

تعرف الميزانية بأنها "وثيقة معتمدة تتضمن ترتيبا للإيرادات المقدر والمصروفات المقدر لفترة زمنية مقبلة تكون عادة لمدة عام".<sup>2</sup>

وقد عرف المشرع الجزائري الميزانية كما يلي: الميزانية هي الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأس مال وترخص بها<sup>3</sup>

"ميزانية البلدية هي جدول تقديرات الإيرادات والنفقات السنوية للبلدية، وهي عقد ترخيص وإدارة يسمح بسير المصالح البلدية وتنفيذ برنامجها للتجهيز والاستثمار".<sup>4</sup>

1 خلاص رضا، النظام الجبائي الجزائري الحديث الجزء الأول، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2005، ص: 21-22.

2 عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سابق، ص 51.

3 المادة 3 من القانون 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية العدد 35 لسنة 1990.

4 المادة 176 من قانون البلدية 11-10، مرجع سابق.

### ثانيا : خصائص ميزانية البلدية

للميزانية العمومية عامة خصائص معينة والميزانية البلدية خصائص لا تكاد تختلف عن الأولى سنذكر أهمها والتمثلة في:

#### 1/ الميزانية هي عمل علني :

يعني أن جميع المساهمين يمكنهم الاطلاع على نفقات الجماعات المحلية، فكل مساهم في دفع الضريبة له الحق في الاطلاع على مدى استعمال المداخيل الجبائية من قبل الجماعات المحلية قصد تحقيق المنفعة العامة ولا يمكن للمواطن التصويت على الميزانية أو المصادقة عليها.

#### 2/ الميزانية هي عمل تقديري:

هي عملية تقدير للنفقات والإيرادات المتوقعة خلال سنة معينة حيث تقوم الجماعات المحلية بتحديد المشاريع المراد تحقيقها ، هذا العمل التقديري يحدد النفقات المتوقعة بالتفصيل.

#### 3/ الميزانية عمل ترخيصي:

لا يمكن التصرف في ميزانية الجماعات المحلية إلا بعد الموافقة عليها و لا يمكن الخروج عن الجدول المخصص لها ، فالميزانية هي عقد ترخيص يسمح بسير المصالح المحلية.<sup>1</sup>

#### 4/ الميزانية هي عمل دوري:

إذ أن هناك ميزانية واحدة لكل سنة مالية تعد بشكل دوري.

#### 5/ الميزانية عمل ذو طابع إداري:

إن الميزانية هي وثيقة تتضمن الإيرادات والنفقات وهي عمل ذو طابع إداري يسمح بالتسيير الحسن للمصالح الجماعات المحلية حيث أن الميزانية تقدم معلومات حول نشاطات الجماعات المحلية في الميدان الإداري والمالي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي. فبدون هذه المعلومات لا تستطيع الجماعات المحلية الوصول إلى وضعيتها الحقيقية.<sup>2</sup>

1 عمارة جمال ، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر ، دار الفجر للنشر، القاهرة، 2004، ص 39.

2 الصادق الأسود، المحاسبة العمومية كأداة تسيير ومراقبة الإنفاق العام ، رسالة تخرج لنيل شهادة الماجستير للعلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1992-1993، ص 45.

### ثالثا : مبادئ ميزانية البلدية

#### 1/مبدأ السنوية:

يقضي هذا المبدأ بأن مدة سريان الميزانية هو 12 شهرا، أي سنة كاملة تبدأ في الأول جانفي وتنتهي في واحد و ثلاثون ديسمبر، وتقوم الميزانية على التوقع في تقدير النفقات و الإيرادات خلال سنة واحدة وهو ما أشار إليه المشرع في المادة الثالثة من قانون 17 - 84 المتعلق بقوانين المالية حيث يقر و يرخص قانون المالية للسنة بالنسبة لكل سنة مدنية بمجمل موارد الدولة و أعباءها وكذا الوسائل المالية الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية وتنفيذ المخطط السنوي الإنمائي و تتمتع ميزانية الجماعات المحلية بفترة إضافية تمتد إلى غاية 15 مارس من السنة الموالية بالنسبة لعمليات التصفية و صرف النفقات، أما بالنسبة لعملية التصفية وتحصيل الإيرادات فيتم بتاريخ 31 مارس من السنة الجارية<sup>1</sup>.

#### 2/مبدأ الوحدة:

يجب إظهار كل الإيرادات والنفقات في وثيقة واحدة تسمى الميزانية وينتج عن هذا المبدأ سهولة الاطلاع على وثائق الميزانية وعدم التركيز فقط على التسيير بدل التجهيز<sup>2</sup>.

#### 3/مبدأ الشمولية:

كل الإيرادات والنفقات يجب أن تقدم في إطار الميزانية أو ما يسمى بالمدونة وهذا يؤدي إلى النتائج التالية :

- منع القيام بالتعويضات بين الإيرادات والنفقات قصد تخصيص الحسابات الشاملة وحدها.
- عدم تخصيص الإيرادات لتغطية النفقات لأن الصندوق المالي هو المكلف بتغطية أي نفقة.
- وجود بعض الاستثناءات المحددة لبعض النفقات كمنحة المكفوفين ومساعدة الأشخاص المسنين، حقوق الحفلات. وهي إيرادات مخصصة ويمنع استخدامها إلا للغرض الذي خصصت له<sup>3</sup>.

1 المادة 03 من القانون 17/84 المتعلق بقانون المالية، المؤرخ في 17 جويلية 1984 - الجريدة الرسمية العدد 28 ، ص 8.  
2 صاولي باسم ، واقع التسيير المالي للجماعات المحلية (البلديات) في الجزائر دراسة حالة خزينة بلدية بوشقوف، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في علوم التسيير تخصص إدارة مالية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة،السنة الجامعية 2020،2019، ص20.  
3 شريف رحمان،أموال البلديات الجزائرية "الاعتلال،العجز،التحكم الجيد في التسيير" ، دار القصة للنشر،الجزائر 2003، ص 23.

### 4/مبدأ عدم التخصيص:

هذا يعني ألا يخصص نوع معين من أنواع الإيرادات لوجه معين من أوجه النفقات ما عدا تلك التي تكون مقيدة بتخصيص خاص مثل الإعانات المسددة من طرف صندوق التضامن للجماعات المحلية والموجهة إلى صيانة أملاك البلدية ، فوفقا لهذه القاعدة يتم تحصيل جميع المداخيل أيا كان نوعها لحساب خزينة البلدية دون تخصيص وذلك حتى تتاح الفرصة للاستخدام الإجمالي للموارد وتوزيعها على كافة أوجه الإنفاق دون التقيد بتوزيع محدد. وينتج عن هذا المبدأ تقرير تعزيز الشفافية لأنه لا يوجد مجال لحسابات سرية أو فرعية.

### 5/مبدأ التوازن:

معناه أن تتساوى جملة الإيرادات مع جملة النفقات، فإذا زادت النفقات على الإيرادات فهذا عجز والعكس يعبر عن فائض.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: وثائق و أقسام ميزانية البلدية

#### أولا : وثائق الميزانية

لميزانية البلدية مجموعة من الوثائق الرسمية المعتمدة من مرحلة إعدادها حتى مرحلة تنفيذها.

#### 1/الميزانية الأولية

أطلقت عليها هذه التسمية لأنها وثيقة الأولى التي يتم إعدادها من خلال السنة المالية للبلدية، فهي عبارة عن كشف وبيان تفصيلي لكافة العمليات المالية المقررة لها خلال السنة<sup>2</sup> . يتم إعداد الميزانية الأولية قبل بدأ السنة المالية كما جاء في قانون البلدية قبل بدأ السنة المالية ويتم تعديل النفقات والإيرادات خلال السنة المالية حسب نتائج السنة المالية السابقة عن طريق ميزانية إضافية، ويتم عرضها على شكل تقديرات النفقات التي تصرف والإيرادات التي ستحصل، التي تعتمده البلدية على تنفيذها خلال السنة المالية.

ويتم التصويت عليها قبل 31 أكتوبر من السنة المالية التي تسبق سنة تنفيذها<sup>3</sup>.

يشترط فتح الاعتمادات المسبقة للميزانية الإضافية والتراخيص الخاصة بتوفر إيرادات جديدة.

1 المادة 151 من قانون البلدية 10-11 ، مرجع سابق.

2 عباس عبد الحفيظ، تقييم فعالية النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية، دراسة حالة نفقات ولاية تلمسان وبلدية منصور، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان 2011/2012، ص 40.

3 المادة 177 من قانون البلدية 10-11 ، مرجع نفسه.

### 2/ الميزانية الإضافية

هي وثيقة مالية تأتي لتعديل الميزانية الأولية، سواء بالنقصان أو الزيادة فتسمح بتعديل النفقات والإيرادات خلال السنة المالية تبعا لنتائج السنة المالية السابقة.

الميزانية الإضافية هي الميزانية الأولية مضاف إليها ترحيل بواقي الحساب الإداري والتغيرات في الإيرادات والنفقات التي يراها المجلس ضرورية للسنة المعينة، وبالتالي تعتبر الميزانية الإضافية ترحيلية لأنها تتضمن:

كل ترحيلات النفقات والإيرادات المتبقية للسنة المنصرمة.

ترحيل كل الأرصدة سواء كانت دائنة أو مدنية (بواقي الحساب الإداري للسنة الماضية المنتهية).

تعتبر معدلة لأنه يمكن زيادة أو تخفيض النفقات المسجلة والمصادق عليها في الميزانية الأولية المتعلقة بالسنة للسنة المعينة<sup>1</sup>.

**للميزانية الإضافية ثلاث مهام هي:**

- الارتباط بالنسبة للسنة المالية السابقة التي تترك لسنة المالية الجارية عمليات لم تتم بعد أو فائضا من الموارد أو عجزا في المالية.
- ضبط الميزانية الأولية للسنة الجارية.
- برمجة العتاد.

يتم التصويت على الميزانية الإضافية قبل 15 جوان من السنة المالية التي تنفذ فيها، وبصفة إلزامية على أساس التوازن من قبل المجالس الشعبية.

### 3/ الحساب الإداري

هو عبارة عن حوصلة للميزانيتين السابقتين الميزانية الأولية الميزانية الإضافية، فهو يعتبر الميزانية الحقيقية للجماعة المحلية يشبه قانون ضبط الميزانية بالنسبة لموازنة الدولة، يقدم لنا كل المصاريف التي صرفت والإيرادات التي حصلت فعلا أثناء السنة المالية، وكل البواقي التي سجلت على مستوى كل من قسم التسيير وقسم التجهيز والاستثمار، ويبين لنا الوضعية المالية للبلدية.

1عباس عبد الحفيظ ، مرجع سابق ، ص 40.

## الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للجباية المحلية وميزانية البلدية

بالإضافة فإنه يساعد على دراسة تقدم إنجاز المشاريع التي تقوم بتنفيذها البلدية، ويلعب الحساب الإداري دورا كبيرا عند إعداد الميزانية الإضافية ، حيث يبين لنا ثلاث نقاط أساسية نعتمد عليها هي:

- باقي الانجاز والتحصيل لفرع التسيير ويرحل إلى الميزانية الإضافية سواء الفائض أو العجز.
- يستخرج لنا الرصيد الإجمالي لفرع التجهيز والاستثمار.
- يستخرج لنا الفائض أو العجز إن وجد.

كما يمك الحساب الإداري المحاسبة العمومية للبلدية، الذي يعده رئيس المجل الشعبي البلدي كونه أمرا بالصرف، ويتم إعداده قبل 31 مارس من السنة المعينة بالنسبة للسنة الماضية ، ويعبر عن وثيقة إجبارية تسهل عمليات الرقابة المختلفة على الميزانية خاصة أن الوثائق الأخرى الميزانية الأولية، الميزانية الإضافية ما هي إلا وثائق تنبؤية في حين أن الحساب الإداري يعبر عن النتيجة الحقيقية المنجزة من طرف البلدية<sup>1</sup>.

### ثانيا: أقسام ميزانية البلدية.

تحتوي ميزانية البلدية على قسمين:

- قسم التسيير .
- قسم التجهيز والاستثمار.

ينقسم كل قسم إلى إيرادات ونفقات متوازنة وجوبا، ويقتطع من إيرادات التسيير مبلغ يخصص لتغطية نفقات التجهيز والاستثمار.

### 1/ النفقات :

تتطوي النفقات العامة على قيام الهيئات العامة و أشخاص القانون العام من مركزية و محلية باستخدام أو إنفاق مواردها النقدية بقصد إشباع الحاجات العامة و التسيير مصالحتها و الخدمات الضرورية لمجموع الأفراد و تقوم الجماعات المحلية بإنفاق الأموال اللازمة و التي تقتطع من قسم التسيير العمومي و قسم التجهيز والاستثمار وهي كالاتي<sup>2</sup>:

1 عباس عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص 40.

2 نحيلة عماد ، مول الخلوة محمد ، ميزانية الجماعات المحلية في الجزائر دراسة حالة ميزانية ولاية سعيدة ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص تسيير وإدارة الجماعات المحلية، جامعة د.مولاي الطاهر بسعيدة ، ص 56- 57

### أ - نفقات قسم التسيير:

هي تلك النفقات التي تخصص لتسيير المصالح التابعة للجماعات المحلية و تنقسم إلى:

- **النفقات الإجبارية** : وهي نفقات متعلقة بالأجور و الرواتب و فاتورة الكهرباء و الغاز.
- **النفقات الضرورية** : وهي تلك النفقات المتعلقة بالوقود وتجهيز المكاتب و فاتورة الهاتف.
- **النفقات الاختيارية** : وهي جميع النفقات المتعلقة بالإعانات مثل الإعانات الموجهة للأمراض المزمنة.

### ب- نفقات قسم التجهيز والاستثمار:

هناك نفقات حسب طبيعتها و نفقات حسب وظيفتها، فالنفقات حسب طبيعتها هي تلك التي تؤدي إلى زيادة أملاك الجماعات المحلية مباشرة أو تلك المتعلقة بالإعانات الممنوحة إلى الجمعيات والهيئات وكذا تسديد قروض الجماعات المحلية.

أما بالنسبة للنفقات حسب وظيفتها فهي تلك الخاصة ببرامج التجهيز التي تصبح ملك للجماعات المحلية كالبرامج التي تنجزها لحساب الغير كالجمعيات و المؤسسات العمومية وهي:

- تسديد رأسمال الدين.
- اقتناء العقارات والعتاد والمعدات.

### 2/ الإيرادات:

تعددت مصادر الإيرادات في عصرنا الحديث وتنوعت أساليبها و اختلفت طبيعتها تبعا لنوع الخدمة التي تقوم بها الدولة والهدف منها ولمواجهة النفقات التي ذكرناها سابقا على الجماعات المحلية أن تتحصل على الإيرادات اللازمة والكافية لذلك وتتمين ممتلكاتها حيث أن القسم الأكبر من هذه الإيرادات يأتي من المداخل الجبائية في المرتبة الأولى، ثم تأتي مداخل الأملاك بالإضافة إلى إعانات الهيئات المختلفة<sup>1</sup>.

وتنقسم الإيرادات بدورها إلى قسمين هما: إيرادات جبائية وإيرادات غير جبائية وتتمثل خصوصا

في:

1 نحيلة عماد ، مول الخلوة محمد ، مرجع سابق، ص 57-58 .

## الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للجباية المحلية وميزانية البلدية

- ناتج الموارد الجبائية المرخص بتحصيلها لفائدة البلديات بموجب التشريع والتنظيم المعمول بهما.
- المساهمات وناتج التسيير الممنوح من الدولة والصندوق المشترك للجماعات المحلية والمؤسسات العمومية.
- رسوم وحقوق ومقابل الخدمات المرخص بها بموجب القوانين والتنظيمات.
- ناتج ومداخل أملاك البلدية<sup>1</sup>.

كما تقتطع 10% من تقديرات الإيرادات لصالح قسم التجهيز والاستثمار<sup>2</sup>.

### ثالثا : مراحل إعداد ميزانية البلدية

#### 1/ تحضير الميزانية:

يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي بتحضير ميزانية البلدية التي يشرف عليها وهذا بمساعدة الأمين العام والمصالح المختصة وفقا لتعليمات وزير الداخلية والوزير المكلف بالمالية، ولتمكينها من تحضير ميزانيتها، يبلغ مدير الضرائب للولاية كل سنة الولايات والبلديات والصندوق المشترك للجماعات المحلية مبلغ التحصيلات المنتظرة فيما يخص الضرائب والرسوم التي تقوم مصالحه بتحصيلها لفائدة البلدية. ويتم ضبط التقديرات الواجب القيام بها في ميزانية السنة على أساس آخر النتائج المعروفة للتحصيل.

وعندما يتم وضع مشروع الميزانية يعرض على اللجنة المختصة بالمالية التابعة للمجلس الشعبي البلدي لتبدي رأيها فيه قبل أن يعرض على المجلس الشعبي نفسه لمناقشته والتصويت عليه في جلسة علنية<sup>3</sup>.

#### 2/ التصويت على الميزانية:

خلافًا لما هو معمول به بالنسبة لميزانية الدولة، يجب التصويت على الميزانية المحلية بصفة إلزامية على أساس التوازن، ولقد ورد النص على هذا المبدأ في المادة 183 من قانون البلدية 10\_11:

1 المادة 195 - من قانون البلدية 10-11 مرجع سابق.

2 المرسوم 145 / 67 المؤرخ في 31 جويلية 1967 المتعلق بالافتتاح من إيرادات التسيير ، الجريدة الرسمية عدد 71

3 لمير عبد القادر ، الضرائب المحلية ودورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية دراسة تطبيقية الميزانية بلدية أدرار مذكرة ماجيستر ، كلية

العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة وهران، الجزائر، 2013-2014، ص 158

## الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للجباية المحلية وميزانية البلدية

"لا يمكن المصادقة على الميزانية إذا لم تكن متوازنة أو إذا لم تنص على النفقات الإجبارية"<sup>1</sup>. وتجدر الإشارة إلى أن المشرع لم يكتفي بالنص على مبدأ التوازن بل ذهب إلى أبعد من ذلك، فقد حدد الطرق القانونية الكفيلة بضمان احترام مبدأ التوازن، ففي حالة ما إذا صوت المجلس الشعبي البلدي على ميزانية غير متوازنة فإن الوالي يرجعها مرفقة بملاحظاتة خلال الخمسة عشر (15) يوما التي تلي استلامها إلى الرئيس الذي يخضعها لمداولة ثانية للمجلس الشعبي البلدي خلال عشرة (10) أيام. يتم إعداد المجلس الشعبي البلدي من الوالي، إذا صوت على الميزانية مجددا بدون توازن، أو لم تنص على النفقات الإجبارية، وإذا لم يتم التصويت على الميزانية ضمن الشروط المنصوص عليها في هذه المادة خلال أجل الثمانية 08 أيام التي تلي تاريخ الإعداد تضبط تلقائيا من طرف الوالي. وعندما يترتب على تنفيذ ميزانية البلدية عجز، فإنه يجب على المجلس الشعبي البلدي اتخاذ جميع التدابير اللازمة لاختصاصه وضمان توازن الميزانية الإضافية.

ويجب التصويت على هذه الوثائق المالية بناء على قانوني البلدية والولاية، قبل 31 أكتوبر من السنة المالية التي تسبق سنة تنفيذها، ويصوت على الميزانية الإضافية قبل 15 يونيو من السنة المالية التي تنفذ فيها.

### 3/ المصادقة على الميزانية:

تقدم الميزانية للمصادقة عليها إلى السلطة الوصية المختصة بالنسبة للبلديات الأقل من 50000 نسمة تعتبر الدائرة هي السلطة الوصية وبالنسبة للبلدية التي يفوق عدد سكانها 50000 نسمة تعتبر الولاية السلطة الوصية، وبالنسبة للولاية تعتبر وزارة الداخلية والجماعات المحلية هي السلطة الوصية لها. المادة 185 : إذا لم تضبط ميزانية البلدية نهائيا لسبب ما، قبل بدء السنة المالية، يستمر العمل بالإيرادات والنفقات العادية المقيدة في السنة المالية السابقة إلى غاية المصادقة على الميزانية الجديدة. غير أنه لا يجوز الالتزام بالنفقات وصرفها إلا في حدود جزء من اثني عشر (12/1) في الشهر من مبلغ اعتمادات السنة المالية السابقة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> المادة 183، من قانون 10-11 المتعلق بالبلدية، مرجع سابق.

<sup>2</sup> المادة 185، من قانون 10-11 المتعلق بالبلدية، مرجع نفسه.

### 4/ تنفيذ الميزانية:

عملية تنفيذ الميزانية هي عملية من عمليات تنفيذ المالية العمومية، فالقاعدة هنا هي القيام بتحصيل الإيرادات وتنفيذها، ثم القيام بالنفقات تنفيذ النفقات، عكس حساب الميزانية (عملية التحضير) فالقاعدة هي حساب النفقات ثم حساب الإيرادات أي مصادر التمويل عملية تنفيذ الميزانية من اختصاص الأمر بالصرف والمحاسب العمومي.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> جليل زين العابدين ، تحضير وتنفيذ ميزانية الجماعات المحلية والإجراءات المتخذة لتحسين الموارد المالية لها، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد الثاني ، جامعة تلمسان 2012 ، ص 173 ، 174.

### خلاصة الفصل الأول

من خلال هذا الفصل تم محاولة إعطاء مفهوم الجباية المحلية باعتبارها جزء لا يتجزأ عن الجباية العادية أو الضريبية ، فهي تشترك معها في الخصائص ،المبادئ والأهداف. وتختلف في الجهة المستفيدة منها حيث تجبى الجباية المحلية لصالح الجماعات المحلية (الولاية والبلدية).

كما تم التطرق إلى بعض المفاهيم الأساسية لميزانية البلدية بالتعرف على خصائصها ومبادئها وكذا الوثائق المشكلة لها من ميزانية أولية وإضافية وحساب إداري، بقسميها سواء قسم التسيير وقسم الاستثمار والتجهيز، كيفية إعدادها والمصادقة عليها، حيث تعتبر الميزانية أداة فعالة في تسيير مصالح البلدية.

الفصل الثاني: هيكل الجباية المحلية ومساهمتها في إيرادات ميزانية بلدية ونوغة

تمهيد:

المبحث الأول : الموارد الجبائية المحصلة لصالح البلدية

المطلب الأول : أهم الضرائب والرسوم المخصصة كليا لصالح البلديات

المطلب الثاني : أهم الضرائب والرسوم المخصصة جزئيا لصالح البلديات

المبحث الثاني : دراسة تحليلية لمساهمة الموارد الجبائية في ميزانية بلدية ونوغة

المطلب الأول : الهيكل التنظيمي للبلدية

المطلب الثاني : تحليل الإيرادات الجبائية المساهمة في ميزانية البلدية

خلاصة الفصل الثاني

الفصل الثاني: هيكل الجباية المحلية ومساهمتها في إيرادات ميزانية بلدية ونوغة

تمهيد:

تعد الجماعات المحلية بصفة عامة والبلديات بصفة خاصة عنصرا مهما، ودعامة أساسية لتحقيق التنمية، لارتباطها المباشر مع المواطن ، وكونها المحرك الأساسي اليومي لحركة الإنتاج المحلي وتوفير الموارد المالية اللازمة للتمويل، و إقامة المشاريع المطلوبة، و تعتبر الجباية المحلية أهم مورد من الموارد المالية المحلية، وتشتمل على كافة الضرائب والرسوم التي تحصل لفائدة البلديات و الولايات و الصندوق المشترك للجماعات المحلية.

ولهذا فالجباية المحلية لا تعتبر نظاما قائما بحد ذاته و إنما هي جملة من الأحكام الضريبية، اعتبارا من أن المداخل المحلية هي البديل الوحيد لتمويل ميزانية البلدية من أجل تغطية نفقات الجماعات المحلية والتي أصبحت الرهان الحالي للنفقة العمومية ، استوجب إحكام كل الشركاء من جماعات إقليمية وقطاعات المالية لتفعيل التحصيل الجبائي المحلي، والبحث على فرص استثمار بديلة لإعانات الدولة المباشرة وهذا بواسطة الضرائب والرسوم التي ستكون موضوع المطلب الأول، مع التطرق لدراسة تحليلية تتعلق بميزانية بلدية ونوغة في المطلب الثاني.

### المبحث الأول : الموارد الجبائية المحصلة لصالح البلديات

يتم تمويل ميزانيات الجماعات الإقليمية في الجزائر من مجموعة من الضرائب والرسوم، ولقد صنف المشرع الجزائري هذه الأخيرة إلى ضرائب مباشرة وأخرى غير مباشرة مع التفرقة بين ما هو عائد من مداخيلها إلى الدولة، وتلك العائدة لمداخيلها للجماعات المحلية على وجه الخصوص، وبين ما هي مشتركة في مداخيلها بين الدولة و هيئات أخرى.

### المطلب الأول : أهم الضرائب والرسوم المخصصة كليا لصالح البلديات

#### أولا: الرسم العقاري (TF).

يؤسس الرسم العقاري على الملكيات سواء المبنية أو غير المبنية في البلدية التي توجد بها هذه الأملاك، ويخصص بنسبة 100 % لفائدة البلديات .

#### 1/ الرسم العقاري على الملكيات المبنية:

يؤسس رسم عقاري سنوي على الملكيات المبنية، مهما تكن وضعيتها القانونية، الموجودة فوق التراب الوطني باستثناء تلك المعفاة من الضريبة صراحة ، كما تخضع للرسم العقاري على الأملاك المبنية التالية:

- المنشآت المخصصة لإيواء الأشخاص والمواد أو لتخزين المنتجات؛
- المنشآت التجارية الكائنة في محيط المطارات الجوية والموانئ ومحطات السكك الحديدية ومحطات الطرقات، بما فيها ملحقاتها المتكونة من مستودعات و ورشات للصيانة.
- أراضي البناءات بجميع أنواعها والقطع الأرضية التي تشكل ملحقا مباشرا لها ولا يمكن الاستغناء عنها.
- الأراضي غير المزروعة والمستخدمة لاستعمال تجاري أو صناعي كالورشات وأماكن إيداع البضائع وغيرها من الأماكن من نفس النوع، سواء كان يشغلها المالك أو يشغلها آخرون مجانا أو بمقابل<sup>1</sup>.

يحسب الرسم بتطبيق المعدلين المبينين أدناه على الأساس الخاضع للضريبة<sup>2</sup>:

1 المواد 248،249، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2024 ، المديرية العامة للضرائب.

2 المادة 261 ب، ق ض م ر م 2024 ، معدلة بموجب المادة 63 من قانون المالية 2022،

## الفصل الثاني : هيكل الجباية المحلية ومساهمتها في إيرادات ميزانية بلدية ونوغة

- 03% الملكيات المبنية بآتم معنى الكلمة، غير أنه بالنسبة للملكيات الثانوية الشاغرة المبنية للاستعمال السكني والمملوكة من طرف الأشخاص الطبيعيين والتي لم يتم تأجيرها، تطبق عليها زيادة في المعدل قدرها 07%، بعنوان الرسم العقاري.
- الأراضي التي تشكل ملحقات للملكيات المبنية:
  - ✓ 05% عندما تقل مساحتها أو تساوي 500 م<sup>2</sup>.
  - ✓ 07% عندما تفوق مساحتها 500 م<sup>2</sup> وتقل أو تساوي 1.000 م<sup>2</sup>.
  - ✓ 10% عندما تفوق مساحتها 1.000 م<sup>2</sup>.

### 2/ الرسم العقاري على الملكيات غير المبنية:

- يؤسس الرسم العقاري السنوي على الملكيات غير المبنية بجميع أنواعها، باستثناء تلك المعفية صراحة من الضريبة ، وتستحق على الخصوص على<sup>1</sup> :
- الأراضي المتواجدة في القطاعات العمرانية أو القابلة للتعمير.
  - المحاجر ومواقع استخراج الرمل والمناجم في الهواء الطلق .
  - مناجم الملح و السبخات .
  - الأراضي الفلاحية .
- يحسب الرسم بعد أن يطبق على أساس الضريبة بنسبة :
- 5% بالنسبة للملكيات غير المبنية المتواجدة في المناطق غير العمرانية، بالنسبة للأراضي العمرانية، تحدد نسبة الرسم كما يلي:
  - 5% عندما تكون مساحة الأراضي أقل من 500 م<sup>2</sup> أو تساويها.
  - 7% عندما تفوق مساحة الأراضي 500 م<sup>2</sup> وتقل أو تساوي 1.000 م<sup>2</sup>.
  - 10% عندما تفوق مساحة الأراضي 1.000 م<sup>2</sup>.
  - 03% بالنسبة للأراضي الفلاحية.

إلا أنه بالنسبة للملكيات غير المبنية المتواجدة في المناطق العمرانية أو الواجب تعميمها والتي لم تنشأ عليها بنايات منذ ثلاث (03) سنوات، ابتداء من تاريخ الحصول على رخصة البناء أو صدور رخصة التجزئة، فإن الحقوق المستحقة بصدد الرسم العقاري ترفع إلى 4 أضعاف<sup>2</sup>.

1 المادة 261 د ، ق ض م ر م 2024 ، معدلة بموجب المادة 63 من ق م 2022.

2 المادة 261 ز ، ق ض م ر م 2024 ، معدلة بموجب ق م 2016.

## الفصل الثاني : هيكل الجباية المحلية ومساهمتها في إيرادات ميزانية بلدية ونوغة

### ثانيا : رسم القمامات المنزلية - التطهيري - (TA).

إن رسم القمامات المنزلية يحدد سنويا باسم مالكي السكن أو المنتفعين به، و يوجه لصالح البلديات التي تقوم بالتكفل بإدارة مصلحة إزالة القمامة المنزلية بصفة منتظمة، و يؤسس هذا الرسم الفائدة البلديات التي تشتغل فيها مصلحة رفع القمامات المنزلية، و هو رسم سنوي<sup>1</sup>. ويخصص بنسبة 100 % لفائدة البلديات.

ويحدد مبلغ الرسم طبقا لنص المادة 263 مكرر 02 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، يحدد مبلغ تعريفات الرسم كما يأتي:

- 2.000 دج على كل محل ذي استعمال سكني؛
- 10.000 دج على كل محل ذي استعمال مهني أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه؛
- 18.000 دج على كل ارض مهياة للتخميم والمقطورات؛
- 80.000 دج على كل محل ذي استعمال صناعي أو تجاري أو حرفي أو ما شابه ينتج كميات من النفايات تفوق نفايات الأصناف المذكورة أعلاه<sup>2</sup>.

يتم تعويض البلديات التي تمارس عملية الفرز في حدود 15% من مبلغ الرسم المطبق على رفع القمامات المنزلية المنصوص عليه في المادة 263 مكرر 2 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة بالنسبة لكل منزل يقوم بتسليم قمامات التسميد و أو القابلة للاسترجاع المنشأة المعالجة<sup>3</sup>.

### ثالثا : الرسم على السكن.

يؤسس رسم سنوي على السكن يستحق على المحلات ذات الطابع السكني أو المهني، ويحدد مبلغ الرسم السنوي على السكن كما يأتي<sup>4</sup>:

- 300 دج و 1200 دج على التوالي بالنسبة للمحلات ذات الطابع السكني والمهني الواقعة في جميع البلديات، باستثناء تلك المذكورة في النقطة 2 أدناه.
- 600 دج و 2400 دج على التوالي بالنسبة للمحلات ذات الطابع السكني والمهني الواقعة في البلديات مقر الدائرة وكذا مجموع بلديات ولايات الجزائر و عنابة و قسنطينة وهران.

1 المادة 263 ، ق ض م ر م 2024.

2 المادة 263 مكرر 2 ، ق ض م ر م 2024.

3 المادة 263 مكرر 4، ق ض م ر م 2024.

4 أمر رقم 01-15 مؤرخ في 23 يوليو 2015 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015 ، المادة 41 تعدل أحكام المادة 67 من قانون المالية لسنة 2003.

## الفصل الثاني : هيكل الجباية المحلية ومساهمتها في إيرادات ميزانية بلدية ونوغة

يحصل هذا الرسم من طرف مؤسسة " سونلغاز " عن طريق فاتورة الكهرباء والغاز، حسب دورية الدفع. يدفع ناتج هذا الرسم إلى الصندوق المكلف بإعادة الاعتبار للخطيرة العقارية.

### رابعاً : الرسم على الإقامة.

وبموجب المادة 266 مكرر 1 ، يخضع للرسم على الإقامة الأشخاص المقيمون في البلدية، وليس لديهم بها سكن خاص يخضعون بموجبه للرسم العقاري.

ونصت المادة 69 من قانون المالية لسنة 2022 على إحداث باب فرعي ثالث ضمن الباب الخامس من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة تحت عنوان الرسم على الإقامة يتضمن المواد من 266 مكرر إلى 266 مكرر 6 وأسس هذا الرسم لفائدة البلديات ويتعلق بإقامة أشخاص بالمؤسسات الفندقية الآتية:

- الفنادق.
  - المركبات السياحية أو القرى السياحية.
  - الشقق أو الإقامات الفندقية.
  - الموتيلات أو مرابط المسافرين.
  - المخيمات السياحية.
  - المؤسسات الفندقية و الإقامات الأخرى غير المذكورة أعلاه.
- تطبيق تعريفات الرسم على كل شخص، عن كل يوم إقامة كما يأتي:
- 600 دج، بالنسبة للمؤسسات الفندقية المصنفة ذات (5) نجوم.
  - 500 دج بالنسبة للمؤسسات الفندقية المصنفة ذات (4) نجوم.
  - 300 دج بالنسبة للمؤسسات الفندقية المصنفة ذات (3) نجوم.
  - 200 دج بالنسبة للمؤسسات الفندقية المصنفة ذات (2) نجمتين.
  - 100 دج بالنسبة للمؤسسات الفندقية المصنفة ذات (1) نجمة<sup>1</sup>.

1 عبد الرحمن بلهوان محمد ، بهاء الدين ضحوي ، دور الجباية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة السنة الجامعية 2022-2023، ص 29-30.

## الفصل الثاني : هيكل الجباية المحلية ومساهمتها في إيرادات ميزانية بلدية ونوغة

### خامسا : الرسم على الذبح.

إن ذبح الحيوانات يخضع لرسم لفائدة البلديات ضمن الأشكال وتبعا للكيفيات المحددة، حيث يفرض الرسم على وزن اللحم الصافي للحيوانات المذبوحة ، يكون الرسم واجب الأداء على مالك اللحم أثناء الذبح ، وإذا كان هذا المالك ليس بتاجر وقام بالذبح بواسطة تاجر، فإن هذا الأخير يكون مسؤولا تضامنيا مع المالك على دفع الرسم.

كما أن تحصيل الرسم إلزامي بالنسبة لكل البلديات<sup>1</sup>.

وتحدد تعريفاته ب :

- 10 دج/كغ على المنتجات التالية : اللحوم الطازجة أو المبردة أو المطبوخة أو المملحة أو المصنعة التي مصدرها الحيوانات الآتية: الخيول، الإبل، الماعز الأغنام، البقر.
- يخص مبلغ 1.50 دج من هذه التعريفات لصندوق التخصيص الخاص رقم 302070 صندوق حماية الصحة الحيوانية<sup>2</sup>.

### سادسا : الرسم على الأفراح.

من أقدم الموارد الجبائية للجماعات المحلية في الجزائر، يعود تأسيسه إلى سنة 1965 ويدفع للبلدية مقابل رخصة تمنحها لإقامة الحفلات والأفراح على إقليمها. وتوجه موارده للتكفل بنفقات المساعدات الاجتماعية<sup>3</sup>.

آخر تعديل طرأ على هذا الرسم كان بموجب قانون المالية لسنة 2001 .

وقد أنشئ هذا الرسم لصالح البلديات التي تقام على إقليمها حفلات وأفراح ذات طابع عائلي ويدفع المبلغ الواجب نقدا، وتم تعديل هذه المادة بموجب المادة 36 من قانون المالية لسنة 2001 حيث حدد مبلغ هذا الرسم كما يلي<sup>4</sup>:

- من 500 دج إلى 800 دج عن كل يوم بالنسبة للحفلات التي لا تتجاوز الساعة السابعة مساء.

1 المواد 246،247،248 ، قانون الضرائب غير المباشرة 2024.

2 المادة 452 ، ق ض غ م 2024 .

3 فراري محمد، آفاق إصلاح النظام القانوني للجباية المحلية نحو إصدار قانون للجباية المحلية ،مجلة الدراسات القانونية المقارنة ، العدد الأول (2021) ، ص 2777.

4 المادة 36 ، القانون رقم 06-2000 المؤرخ في 23 ديسمبر 2000 المتضمن قانون المالية لسنة 2001 ، الجريدة الرسمية، العدد 80 المؤرخة في 24 ديسمبر 2000 .

## الفصل الثاني : هيكل الجباية المحلية ومساهمتها في إيرادات ميزانية بلدية ونوغة

- من 1000 دج إلى 1500 دج بالنسبة للحفلات التي تستمر بعد الساعة السابعة مساء.
- تحدد مبالغ التعريفات بموجب قرار رئيس البلدية بعد مداولة المجلس الشعبي البلدي وموافقة السلطة الوصية.

### المطلب الثاني: أهم الضرائب والرسوم المخصصة جزئياً لصالح البلديات أولاً : ضريبة على الدخل العقاري ( IRGF ).

تدرج المداخل الناتجة عن إيجار العقارات المبنية أو أجزاء منها ، وكذا إيجار المحلات التجارية أو الصناعية غير المجهزة بعنادها ، إذا لم تكن مدرجة في أرباح مؤسسة صناعية أو تجارية أو حرفية أو مستثمرة فلاحية أو مهنة غير تجارية وكذا تلك الناتجة عن عقد الرعاية المبرم بين الأطراف من غير الفروع من الدرجة الأولى ، في تحديد الدخل الإجمالي المعتمد كأساس في تحديد الضريبة على الدخل الإجمالي<sup>1</sup>.

- يوزع حاصل الضريبة على الدخل الإجمالي صنف الربوع العقارية كما يلي:
- 50% لفائدة ميزانية الدولة 50% لفائدة البلدية التي يقع فيها العقار<sup>2</sup>.

### ثانياً : الضريبة الجزافية الوحيدة ( I.F.U ).

يخضع لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة، الأشخاص الطبيعيون والشركات المدنية المهنية الذين يمارسون نشاطاً صناعياً أو غير تجاري أو حرفياً وكذا التعاونيات الفنية والتقليدية التي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ثمانية ملايين دينار (8.000.000) ما عدا تلك التي اختارت نظام فرض الضريبة حسب الربح الحقيقي أو النظام المبسط للمهن غير التجارية<sup>3</sup>.

بناء على المادة 282 مكرر 4 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، يحدد معدل الضريبة الجزافية الوحيدة كما يأتي:

- 5% بالنسبة لأنشطة الإنتاج وبيع السلع؛
  - 12% بالنسبة لأنشطة الأخرى.
- غير أنه تخضع لمعدل 0,5%، الأنشطة الممارسة تحت النظام القانوني للمقاول الذاتي.
- بناء على المادة 282 مكرر 5، يوزع ناتج الضريبة الجزافية الوحيدة كما يأتي:

1 المادة 42، ق ض م ر م 2024.

2 المادة 42 مكرر ، ق ض م ر م 2024.

3 المادة 282 مكرر 1 ، ق ض م ر م 2024، معدلة بموجب المواد 17 و 79 من ق م 2024.

## الفصل الثاني : هيكل الجباية المحلية ومساهمتها في إيرادات ميزانية بلدية ونوغة

- ميزانية الدولة: 49 %.
  - غرف التجارة والصناعة 0,5%.
  - الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية: 0.01 %.
  - غرف الصناعة التقليدية والمهن: 0,24 %.
  - البلديات : 40,25%.
  - الولاية : 05 %.
  - الصندوق المشترك للجماعات المحلية : 05%<sup>1</sup>.
- تعفى من الضريبة الجزائرية الوحيدة :
- المؤسسات التابعة لجمعيات الأشخاص المعوقين المعتمدة و كذا المصالح الملحقة بها؛مبالغ الإيرادات المحققة من قبل الفرق المسرحية،الحرفيون التقليديون وكذا الأشخاص الذين يمارسون نشاطا حرفيا فنيا و المقيدون في دفتر الشروط الذي تحدد بنوده عن طريق التنظيم.
  - رقم الأعمال الناتج عن أنشطة جمع وبيع الحليب الطازج.
  - تستفيد الأنشطة التي يمارسها أصحاب الاستثمارات المؤهلون للاستفادة من أنظمة دعم التشغيل التي تديرها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية أو الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أو الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، من إعفاء كامل من الضريبة الجزائرية الوحيدة لمدة ثلاث (3) سنوات ابتداء من تاريخ استغلالها<sup>2</sup>.

### ثالثا : الرسم على النشاط المهني ( TAP ) - تم إلغاؤه بموجب قانون المالية 2024-

يستحق الرسم بصدد رقم الأعمال الذي يحققه في الجزائر المكلفون بالضريبة الذين يمارسون نشاطا تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي، في صنف الأرباح الصناعية والتجارية أو للضريبة على أرباح الشركات.

غير أنه تستثنى من مجال تطبيق الرسم، مداخل الأشخاص الطبيعيين الناتجة عن استغلال الأشخاص المعنويين أو الشركات التي تخضع كذلك للرسم بموجب هذه المادة.

يؤسس الرسم على المبلغ الإجمالي للمداخل المهنية الإجمالية ، أو رقم الأعمال بدون الرسم على القيمة المضافة عندما يتعلق الأمر بالخاضعين لهذا الرسم المحقق خلال السنة.

1المادة 282 مكر 5 ، ق ض م ر م 2024.

2المادة 282 مكر 6 ، ق ض م ر م 2024، معدلة بموجب المادة 20 من ق م 2024.

## الفصل الثاني : هيكل الجباية المحلية ومساهمتها في إيرادات ميزانية بلدية ونوغة

يستثنى من القاعدة الخاضعة لهذا الرسم:

- مبلغ عمليات البيع المنجزة من طرف المنتجين.
- مبلغ عمليات البيع الخاصة بالمواد ذات الاستهلاك الواسع المدعمة من قبل ميزانية الدولة أو التي تستفيد من التعويض.
- مبلغ عمليات البيع أو النقل أو السمسرة المتعلقة بالمواد والسلع الموجهة للتصدير بما في ذلك كافة عمليات المعالجة قصد إنتاج المواد البترولية الموجهة مباشرة للتصدير.
- مبلغ عمليات البيع بالتجزئة المتضمنة المواد الاستراتيجية، وفقا للتشريع والتنظيم الساري المفعول، عندما لا يتجاوز هامش البيع بالتجزئة 10% .
- الجزء المتعلق بتسديد القرض في إطار عقد الاعتماد الايجاري المالي.
- العمليات المنجزة بين الشركات الأعضاء التابعة لنفس المجموعة مثلما حددته المادة 138 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.
- العمليات المنجزة بين الشركات الأعضاء التابعة لنفس المجموعة مثلما حددته المادة 138 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.
- المبلغ المحقق بالعملة الصعبة في النشاطات السياحية والفندقية والحمامات والإطعام المصنف والأسفار
- مبلغ غرامات التأخير والمنتجات الأخرى التي لا تتوافق مع الشريعة الإسلامية، المحصلة من طرف البنوك والمؤسسات المالية عندما توجه هذه المبالغ للأعمال الخيرية، حيث تتم هذه العملية تحت رقابة الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية<sup>1</sup>.

### يتشكل الحدث المنشئ للرسم على النشاط المهني:

- بالنسبة للمبيعات، من التسليم القانوني أو المادي للبضاعة؛ غير أن بيع الماء الصالح للشرب، عن طريق هيئات توزيع ، فإن الحدث المنشئ للرسم على النشاط المهني يتكون من تحصيل الثمن كليا أو جزئيا.

يتكون الحدث المنشئ للرسم من تحصيل الثمن كليا أو جزئيا بالنسبة للمبيعات المحققة في إطار الصفقات العمومية. وفي غياب التحصيل، يصبح الرسم على النشاط المهني مستحق الأداء بعد أجل سنة (01) ابتداء من تاريخ التسليم القانوني أو المادي للبضاعة.

1 المادة 220 ، ق ض م ر م 2023.

## الفصل الثاني : هيكل الجباية المحلية ومساهمتها في إيرادات ميزانية بلدية ونوغة

- بالنسبة لأداء الخدمات والأشغال العقارية، من قبض الثمن كليا أو جزئيا. غير أنه، فيما يتعلق بالمؤسسات الأجنبية وبالنسبة لمبلغ الرسم الذي يبقى مستحق عند انتهاء الأشغال، بعد الرسم المدفوع عن كل تحصيل، يتكون الحدث المنشئ من الاستلام القانوني للمنشأة المنجزة.
- بالنسبة لعمليات البيع في إطار الترقية العقارية، يتكون الحدث المنشئ للرسم من التسليم القانوني أو المادي للعقار. فيما يتعلق بالحفلات والألعاب والتسلية بمختلف أنواعها، يمكن أن يتكون الحدث المنشئ للرسم، إن تعذر القبض، من تسليم التذكرة. غير أنه، يمكن أن يرخص لمقاولي الأشغال ومؤدي الخدمات بتسديد الرسم على النشاط المهني حسب الخصوم، وفي هذه الحالة.

يتكون الحدث المنشئ للرسم من الخصم ذاته.<sup>1</sup>

يحدد معدل الرسم على النشاط المهني بـ 1.5 %.

غير أن معدل الرسم على النشاط المهني يرفع إلى 3% فيما يخص رقم الأعمال الناتج عن نشاط نقل المحروقات بواسطة الأنابيب.

يتم توزيع ناتج الرسم على النشاط المهني كما يأتي:<sup>2</sup>

- حصة البلدية 66%.

- حصة الولاية 29%.

- حصة صندوق الضمان و التضامن للجماعات المحلية 5%.

من أجل تخفيف العبء الضريبي على المؤسسات ودعم الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال، تم النص على إلغاء الرسم على النشاط المهني ، بموجب قانون المالية لسنة 2024، من خلال حذف المواد من 217 إلى 231 ومن 357 إلى 364 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، على التوالي، بموجب المواد 14 و 24 من قانون المالية لسنة 2024، وكذا بتعديل المادة 166 من قانون الإجراءات الجبائية، نتيجة لذلك، وهذا بموجب أحكام المادة 58 من نفس قانون المالية.

علاوة على ذلك، وتبعا لإلغاء هذا الرسم، نصت المادة 79 من قانون المالية لسنة 2024 على إمكانية إجراء كل التعديلات اللازمة على مستوى أحكام مختلف القوانين الجبائية والنصوص التشريعية والتنظيمية الأخرى، التي تتضمن إحالات أو إشارات إلى هذا الرسم وذلك باستبدالها أو حذفها.<sup>1</sup>

1 المادة 221 مكرر ، ق ض م ر م 2023، معجلة بموجب المادة 12 من ق م 2023

2 المادة 222 ، ق ض م ر م 2023.

## الفصل الثاني : هيكل الجباية المحلية ومساهمتها في إيرادات ميزانية بلدية ونوغة

### رابعاً : الرسم المحلي للتضامن (TSL) - تم استحداثه بموجب قانون المالية 2024

وفقاً لقانون المالية لسنة 2024، يحدث ضمن الجزء الثاني من قانون الضرائب المباشرة والرسم المماثلة، باب ثالث مكرر عنوانه "الرسم المحلي للتضامن"، يتضمن مواداً من 231 مكرر إلى 231 مكرر 9.

يستحق الرسم بصدد رقم الأعمال الذي يحققه في الجزائر المكلفون بالضريبة الذين يمارسون:

- أنشطة نقل المحروقات بواسطة الأنابيب
- النشاطات المنجمية التي تخضع أرباحها للضريبة على الدخل الإجمالي أو للضريبة على أرباح الشركات.

بالنسبة للمؤسسات المنجمية، تطبق أحكام المواد 13 و 13 مكرر - 1 و 13 مكرر - 2 و 138 من هذا القانون.

يؤسس الرسم المحلي للتضامن على المبلغ الإجمالي لرقم الأعمال خارج الرسم على القيمة المضافة ويتشكل الحدث المنشئ للرسم:<sup>2</sup>

- بالنسبة لأنشطة نقل المحروقات بواسطة الأنابيب من التحصيل الكلي أو الجزئي للثمن
- بالنسبة لأنشطة المنجمية، من التسليم القانوني أو المادي للبضاعة<sup>3</sup>

#### 1/ معدل الرسم وتوزيعه :

يحدد معدل هذا الرسم كما يأتي :

- 3 % على رقم الأعمال الناتج عن نشاط نقل المحروقات بواسطة الأنابيب
  - 1.5 % على رقم الأعمال الناتج عن الأنشطة المنجمية.
- يتم توزيع ناتج الرسم المحلي للتضامن كما يأتي :
- 66 % لفائدة البلدية موقع تواجد المنجم بالنسبة للأنشطة المنجمية، ولفائدة البلديات التي تعبر عليها أنابيب نقل المحروقات .

1 وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون المالية 2024، منشور رقم 09، المؤرخ في 12 فيفري 2024

2 المادة 15 من القانون رقم 23-22 المؤرخ في 11 جمادى الثانية عام 1445 الموافق 24 ديسمبر سنة 2023 المتضمن قانون المالية لسنة 2024

3 المواد 231 مكرر 2 و 231 مكرر 3، ق ض م ر م 2024، محدثة بموجب المادة 15 من ق م 2024.

## الفصل الثاني : هيكل الجباية المحلية ومساهمتها في إيرادات ميزانية بلدية ونوغة

- 29 % لفائدة الولاية موقع تواجد المنجم بالنسبة للأنشطة المنجمية، والفائدة الولايات التي تعبر عليها أنابيب نقل المحروقات
- 05 % لفائدة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية<sup>1</sup>.

### خامسا : الرسم على المنتجات البترولية (TPP)

يؤسس رسم على المنتجات البترولية أو المماثلة لها، المستوردة أو المحصل عليها في الجزائر، لاسيما في مصنع تحت المراقبة الجمركية. ويطبق هذا الرسم على المنتجات المذكورة في الجدول الآتي وفقا للمعدلات الآتية<sup>2</sup>:

#### الجدول رقم 01: التعريفات المطبقة للرسم على المنتجات البترولية

الرسم (دج/هكتولتر)	تعيين المواد
1600.00	البنزين الممتاز
1700.00	البنزين العادي
1700.00	البنزين الخالي من الرصاص
900.00	غاز أويل
1.00	غاز البترول المميع

المصدر: المادة 28 مكرر، قانون الرسم على رقم الأعمال، معدلة بموجب المادة 36 من ق م 2024 .

يوزع ناتج الرسم على المنتجات البترولية أو المماثلة لها كما يأتي:

- 66 % لفائدة كل بلديات الوطن
- 29 % لفائدة الولايات
- 05 % لفائدة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية.

تحدد كفاءات توزيع ناتج هذا الرسم لصالح الجماعات المحلية، بموجب قرار من الوزير المكلف

بالمالية<sup>3</sup>.

1 المادة 231مكرر 4 ، ق ض م ر م 2024 ،محدثة بموجب المادة 15 من ق م 2024.

2 المادة 28 مكرر ، قانون الرسم على رقم الأعمال ، معدلة بموجب المادة 36 من ق م 2024 .

3 المادة 28 مكرر 7 ، من قانون الرسم على رقم الأعمال ، محدثة بموجب المادة 37 من ق م 2024

### سادسا : الرسم على القيمة المضافة (TVA).

يعتبر الرسم على القيمة المضافة من أهم الرسوم غير المباشرة، ويفرض على الانفاق أو الاستهلاك النهائي ويطبق على العمليات التي تكتسي طابعا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا، باستثناء خدمات القطاع الإداري العمومي، والرسم على القيمة المضافة هو رسم حيادي لا يؤثر على نتيجة المكلفين القانونيين ، على اعتبار أن المستهلك النهائي هو من يقوم بدفعه متضمنا في سعر السلعة أو الخدمة.

ودخل هذا الرسم حيز التطبيق في الجزائر بموجب قانون المالية لسنة 1992 ويحصل الرسم على القيمة المضافة بالمعدل العادي 19% بينما يحدد المعدل المنخفض ب 09% .

ويوزع ناتج الرسم على القيمة المضافة كالتالي:

بالنسبة للعمليات المحققة في الداخل:

- 75 % لميزانية الدولة.
  - 10 % لفائدة البلديات مباشرة.
  - 15 % لصندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية.
- بالنسبة للعمليات المحققة عند الاستيراد:
- 85 % لميزانية الدولة.
  - 15 % لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية<sup>1</sup>.

1 عبد الرحمن بلهوان، محمد بهاء الدين ضحوي ، مرجع سابق ، ص 36.

## الفصل الثاني : هيكل الجباية المحلية ومساهمتها في إيرادات ميزانية بلدية ونوغة

الجدول رقم 02: نسب توزيع الموارد الجبائية المحلية .

الدولة	الصندوق المشترك للجماعات المحلية	الولاية	البلدية	التوزيع المورد الجبائي
-	-	-	% 100	الرسم العقاري ( TF ) :
-	-	-	% 100	رسم رفع القمامات المنزلية التطهيري (TA)
-	-	-	% 100	الرسم على السكن
-	-	-	% 100	الرسم على الإقامة
-	-	-	10دج/كلغ	الرسم على الذبح
-	-	-	% 100	الرسم على الأفراح
% 50	-	-	% 50	ضريبة على الدخل العقاري (IRGF)
% 49.75	% 05	% 05	% 40.25	الضريبة الجزافية الوحيدة (I.F.U)
-	% 05	% 29	% 66	الرسم على النشاط المهني (TAP)
-	% 05	% 29	% 66	الرسم على المنتوجات البترولية (TPP)
-	% 05	% 29	% 66	الرسم المحلي للتضامن (TSL)
% 75	% 15	-	% 10	الرسم على القيمة المضافة (TVA) في الداخل
% 85	-	-	% 15	الرسم على القيمة المضافة (TVA) عند الاستيراد

\* من إعداد الطالبان بالاعتماد على الجريدة الرسمية العدد 86 بتاريخ : 31 ديسمبر 2023

ص60-61.

## الفصل الثاني : هيكل الجباية المحلية ومساهمتها في إيرادات ميزانية بلدية ونوغة

### المبحث الثاني : دراسة تحليلية لمساهمة الموارد الجبائية في ميزانية بلدية ونوغة للفترة

2024 - 2021

#### المطلب الأول: الهيكل التنظيمي للبلدية.

تعتبر البلدية النواة الرئيسية للتنمية المحلية باعتبارها قريبة من المواطن، وقد وضعت أساسا بهدف تسيير شؤون الأشخاص المقيمين بها، وتحسين وضعيتهم الاجتماعية والاقتصادية والصحية وكذلك ترقية المحيط الذي يعيشون فيه ، وقد خولت الدولة سلطاتها إلى البلدية بإتباع نظام اللامركزية ، وسنتعرف على إحدى بلديات الجزائر وهي بلدية ونوغة فيما يأتي:

#### أولا: التعريف ببلدية ونوغة

بلدية ونوغة هي إحدى بلديات ولاية المسيلة تقع في الشمال الغربي للولاية على مسافة 50 كلم من مقر الولاية، أنشأت في سنة 1957، عرفت عدة تحولات إدارية كان آخرها سنة 1985 ، ضمت إلى دائرة حمام الضلعة.

يتشكل المجلس الشعبي البلدي لبلدية ونوغة من 15 عضوا، منهم 04 نواب للرئيس، ومندوبين بلديين، و 03 رؤساء لجان.

تحدها شمالا بلدية بن داود التابعة لولاية برج بوعريريج ، وشرقا بلدية حمام الضلعة، غربا بلدية بني يلمان وجنوبا كل من بلديات: تارمونت، سيدي هجرس، خطوطي سد الجير .

مساحتها تقدر بـ 16595 هكتارا، طابع أراضيها غابي، فلاحية ورعوي يقطنها حاليا 17547 نسمة، بمعدل 109 ن/كم<sup>2</sup>، وفق آخر إحصاء عام لسكان سنة 2022.

يعتمد سكانها غالبا في معيشتهم على الهجرة اليومية إلى مقر الولاية، والولايات الأخرى بصفة أقل للعمل هناك ، باعتبار أن البلدية تقتصر لمؤسسات صناعية ، ويعتمد جزء ثان من السكان على النشاطات التجارية والحرفية بدرجة أقل ثم الفلاحة الموسمية بدرجة ثالثة وقطاع الإدارة والخدمات في الأخير .

المرافق العمومية : مقر البلدية ، مدراس ابتدائية العدد (10)، متوسطات العدد (03)، ثانويات العدد (02)، فروع إدارية العدد (02)، مكتب البريد العدد (02)، عيادة متعددة الخدمات ، قاعات العلاج العدد (06)، الضمان الاجتماعي ، مكتبة بلدية العدد (02)، روضة أطفال، دار الشباب، ملحقة التكوين المهني، المساجد العدد (18)، ملعب بلدي، ملاعب جوارية معشوشبة اصطناعيا العدد (02).

ثانيا: التنظيم الإداري لمصالح البلدية:

ومن خلال مخطط الهيكل التنظيمي لبلدية ونوغة فإن البلدية تتضمن عدة مكاتب ومصالح هي :

1/ رئيس المجلس الشعبي البلدي.

2/ الأمانة العامة للبلدية تتشكل من:

- مكتب الأمين العام
- فرع كتابة المجلس
- فرع المصالح المشتركة

3/ مصلحة الشؤون الإدارية والمالية:

تتولى هذه المصلحة على الخصوص بعمليات التنسيق ومراقبة المكاتب الموضوعة تحت إشرافها إلى تسيير وممارسة السلطة السلمية على مستخدمي المصلحة والسهر على تطبيق قرارات رئيس المجلس الشعبي البلدي وهذا بالتنسيق مع الأمين العام للبلدية.

أ- مكتب الميزانية والعمليات المالية: ويتشكل من :

• فرع العمليات المالية : يختص هذا المكتب ب:

✓ تنفيذ العمليات المالية المقيدة في الميزانية وضمان إعداد حوالات الدفع الخاصة بنفقات قسم التسيير وقسم التجهيز.

✓ ضمان المراقبة القبلية لوثائق الارتباط وفقا للنظم القانونية.

✓ السهر على إعداد سندات التحصيل ومتابعة عملية تحصيلها.

✓ التنسيق مع الأمين الخزينة بصفة دورية لمتابعة عمليات الإنفاق والتحصيل.

✓ ضمان توفير والاحتفاظ بالوثائق الثبوتية للنفقات والإيرادات توفقا والمدة القانونية المعمول بها.

• فرع الميزانية : يتولى هذا المكتب:

✓ التحضير لإعداد الميزانية الأولية والإضافية والحساب الإداري بالتنسيق مع الأمين العام وتحت إشرافه .

✓ التنسيق مع أمين الخزينة بصفة دورية لتحديد قيمة إنجازات النفقات والإيرادات ومطابقتها مع الارتباطات المقيدة في الميزانية.

## الفصل الثاني : هيكل الجباية المحلية ومساهمتها في إيرادات ميزانية بلدية ونوغة

✓ اقتراح فتح الاعتمادات المالية في شكل اعتمادات مسبقة أو رخص خاصة وهذا حسب مجيئها قبل أو بعد إعداد الميزانية الإضافية، بالإضافة إلى اقتراح تحويل الاعتمادات المالية.

ب- مكتب الشؤون الإدارية: ويتشكل من :

• فرع الصفقات العمومية والتجهيز : والذي يكمن دوره كالتالي:

- ✓ إعداد دفاتر الشروط الخاصة بالصفقات.
- ✓ إعداد وتحرير الإعلانات والمناقصات والاستشارات وضمن نشرها وفقا لتنظيم الصفقات العمومية.
- ✓ إعداد مشاريع الصفقات والعقود والاتفاقيات، وضمن إرسالها إلى المصالح المختصة.
- ✓ مسك سجلات محاضر اللجان المختلفة لتنفيذ الصفقات العمومية.
- ✓ المتابعة الإدارية والمالية للصفقات بما فيها تحرير شهادات رفع اليد على كفالات الضمان وحسن التنفيذ بعد استشارة المصالح المكلفة بمتابعة تنفيذ الصفقات.

ج- فرع ممتلكات البلدية:

- ✓ مسك سجل أملاك البلدية وضمن تحديثه بالمعلومات ومراجع الملكية.
- ✓ الاحتفاظ بالوثائق والسندات المثبتة لملكية لعقارات البلدية وممتلكاتها.
- ✓ يتولى الوكيل البلدي للإيرادات إعداد سندات التحصيل وأوامر الدفع.
- ✓ إعداد الشهادات والوثائق الإدارية المرتبطة بتسيير ممتلكات البلدية.

د- فرع تسيير الموظفين:

يتولى تسيير ومتابعة المسار المهني للعمال والموظفين بالإضافة إلى ممارسة السلطة السلمية على موظفي المصلحة، كما تختص بإعداد المخطط السنوي لتسيير الموارد البشرية وضمن تنفيذه في آجاله القانونية بالإضافة إلى إعداد الشهادات والوثائق المرتبطة بتسيير الموارد البشرية.

• مصلحة التنظيم والشؤون العامة :

✓ مكتب التنظيم والحالة المدنية: يتشكل من:

- فرع الحالة المدنية
- فرع التنظيم العام
- فرع الانتخابات والإحصاء

## الفصل الثاني : هيكل الجباية المحلية ومساهمتها في إيرادات ميزانية بلدية ونوغة

✓ مكتب الشؤون العامة.

✓ مكتب الشؤون الاجتماعية

• مصلحة العمليات التقنية:

✓ مكتب العمليات التقنية

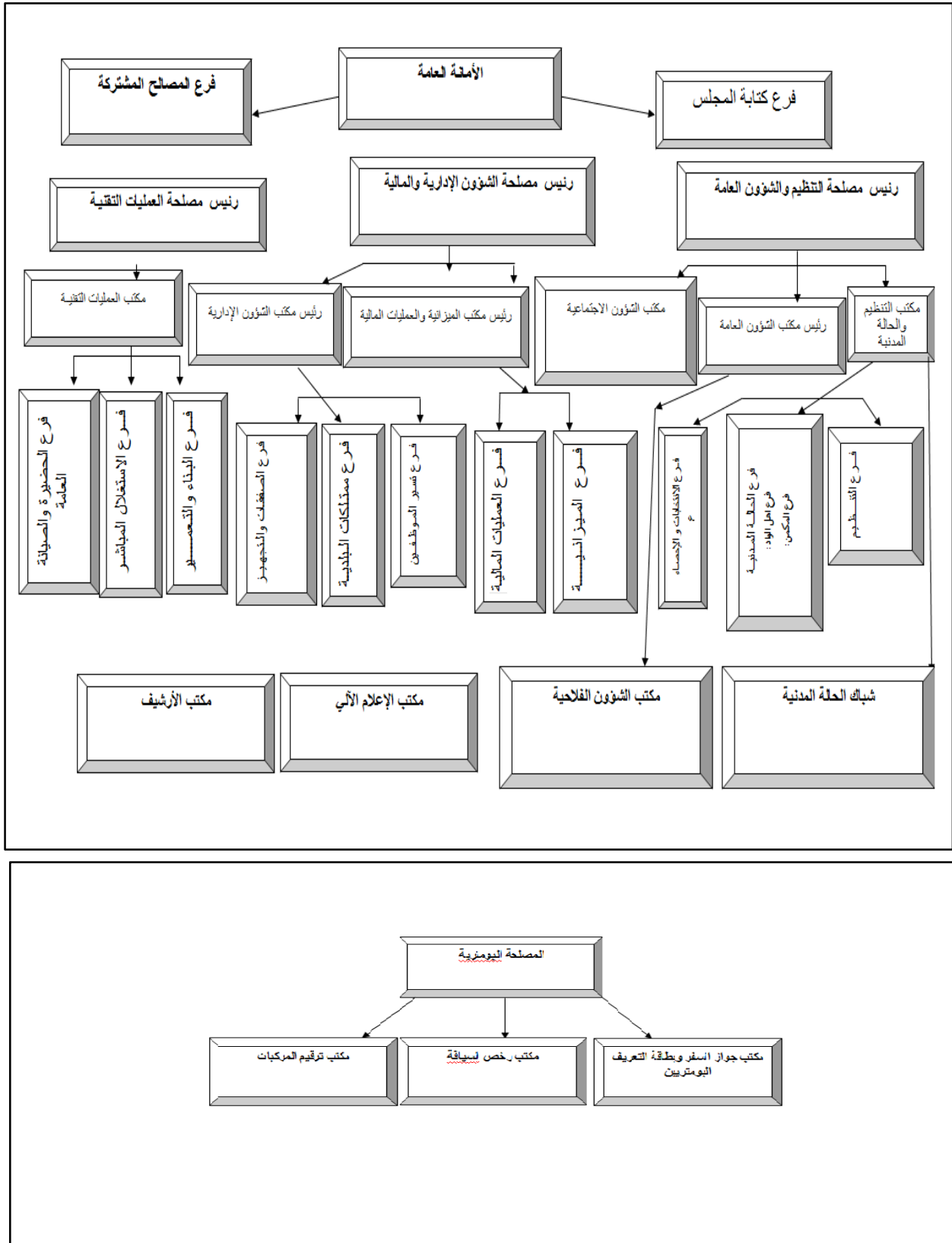
} - فرع الحظيرة والصيانة  
- فرع الاستغلال المباشر  
- فرع البناء والتعمير

• المصلحة البيومترية:

}- مكتب جواز السفر وبطاقة التعريف البيومترين  
- مكتب رخص السياقة  
- مكتب ترقيم المركبات

## الفصل الثاني : هيكل الجباية المحلية ومساهمتها في إيرادات ميزانية بلدية ونوغة

الشكل 01: الهيكل التنظيمي لمصالح البلدية



المصدر: أمانة رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية ونوغة

## الفصل الثاني : هيكل الجباية المحلية ومساهمتها في إيرادات ميزانية بلدية ونوغة

المطلب الثاني : تحليل الإيرادات الجبائية المساهمة في ميزانية البلدية.

أولا : تحليل إجمالي الإيرادات لميزانية البلدية للفترة 2021-2024.

جدول رقم 03: تطور مجموع الإيرادات لميزانية البلدية للفترة 2021-2024

السنة	2021	النسبة	2022	النسبة	2023	النسبة	2024	النسبة
الإيرادات الجبائية	7 125 807.40	4.54%	7 908 637.31	3.80%	9 089 868.00	2.96%	38 465 806.00	10.03%
الإيرادات غير الجبائية	761 835.10	0.49%	1 393 335.60	0.67%	1 122 294.00	0.37%	671 205.60	0.18%
تحصيلات و إعانات	86 208 917.80	54.94%	130 230 818.98	62.51%	218 116 600.61	70.97%	258 841 589.47	67.52%
ممنوحات صندوق التضامن البلدي	62 827 335.62	40.04%	68 797 335.62	33.02%	79 001 000.00	25.71%	85 386 000.00	22.27%
إجمالي الإيرادات	156 925 916.92	100%	208 332 149.51	100%	307 331 785.61	100%	383 366 625.07	100%

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على الحساب الإداري لسنوات 2021 2022 2023 وتقديرات الميزانية الأولية لسنة 2024 وبالتنسيق مع رئيس مكتب الميزانية والعمليات المالية بالبلدية.

من خلال الجدول رقم (03) الذي يدرس تطور إجمالي إيرادات البلدية من مختلف مصادر التمويل لسنوات 2021 إلى 2024 يتضح :

تزايد في إجمالي الإيرادات من سنة إلى أخرى حيث سنة 2021 بلغ 156 925 916.92دج، ليصل سنة 2023 إلى مبلغ 307331785.61 دج، أما فيما

يخص سنة 2024 فقد بلغ مبلغ 383 366 625.07 دج.

## الفصل الثاني : هيكل الجباية المحلية ومساهمتها في إيرادات ميزانية بلدية ونوغة

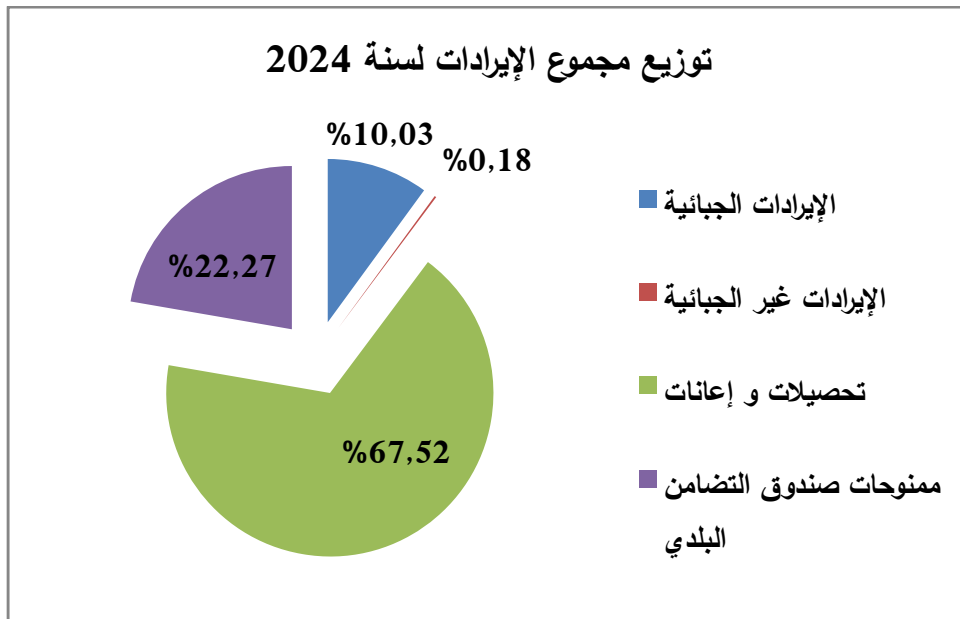
هذه الزيادة في سنتي 2023 و2024، ناجمة عن الزيادة في أحوال المستخدمين أي هي إيرادات لتغطية التوسع في الإنفاق الحكومي.

كما يتبين أن ميزانية بلدية ونوغة تعتمد على تحصيلات و إعانات من الدولة والجماعات العمومية الأخرى التي تشكل النسبة الأكبر التي تراوحت نسبتها من 54.94% إلى 67.52% خلال سنوات الدراسة. وتأتي بعدها ممنوحات صندوق التضامن البلدي التي نلاحظ تراجع في نسبتها من 40.03 % سنة 2021 إلى 22.27 % سنة 2024 ، والتي هي موجهة لتغطية نفقات قسم التسيير.

وتليها الإيرادات الجبائية في المرتبة الثالثة من حيث نسبة مساهمتها في إيرادات بلدية ونوغة حيث تراوح بنسب غير ثابتة على مدار سنوات الدراسة من 4.54 % سنة 2021 و 3.80 % سنة 2022 و 2.96 % سنة 2023 وسنة 2024 بنسبة 10.03 % ، هذا الارتفاع في سنة 2024 ناتج عن استفادة البلديات بنسبة 29% من إيرادات الرسم على المنتجات البترولية TPP .

ومع هذه الزيادة المعتبرة تبقى الإيرادات الجبائية تشكل نسب ضئيلة مقارنة بحجم الإيرادات . أما الإيرادات غير الجبائية التي تتمثل في الإيرادات الناتجة عن بيع المنتجات والخدمات ، مثل حقوق الربط بشبكة الصرف الصحي، كراء عتاد البلدية ،مداخل وكالة النقل البلدي ، رخص البناء ، .....فتحتل المرتبة الأخيرة بنسب محتشمة بلغت أقصى قيمة لها 0.67 % سنة 2022 .

### الشكل 02: توزيع مجموع الإيرادات لسنة 2024 .



المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03)

## الفصل الثاني : هيكل الجباية المحلية ومساهمتها في إيرادات ميزانية بلدية ونوغة

ثانيا : تطور مجموع الإيرادات الجبائية للفترة 2021-2024.

جدول رقم 04: تطور مجموع الإيرادات الجبائية لميزانية البلدية للفترة 2021-2024

النسبة	2024	النسبة	2023	النسبة	2022	النسبة	2021	السنة
0.60%	231 986.00	1.96%	178 064.00	24.78%	1 960 146.12	4.35%	309 629.00	الرسم العقاري والتطهيري TA - TF
0.07%	27 990.00	0.31%	28 163.00	0.36%	28 434.00	0.94%	66 810.50	ضريبة على الدخل العقاري IRG/F
6.02%	2 314 026.00	22.51%	2 046 500.00	0.00%	0.00	0.00%	0.00	الرسم على السكن
5.28%	2 032 071.00	16.71%	1 518 860.00	17.41%	1 377 125.98	24.84%	1 770 285.45	الضريبة الجزائرية الوحيدة I.F.U
0.00%	0.00	48.70%	4 426 682.00	38.60%	3 052 353.72	62.51%	4 454 572.35	الرسم على النشاط المهني TAP
85.76%	32 988 535.00	0.00%	0.00	0.00%	0.00	0.00%	0.00	الرسم على المنتجات البترولية TPP
0.58%	221 198.00	2.01%	182 599.00	12.13%	959 577.49	1.07%	76 510.10	الرسم على القيمة المضافة TVA
1.04%	400 000.00	5.62%	511 000.00	4.03%	319 000.00	2.47%	176 000.00	الرسم على العروض
0.65%	250 000.00	2.18%	198 000.00	2.68%	212 000.00	3.82%	272 000.00	رسوم على الأفراح
100%	38 465 806.00	100%	9 089 868.00	100%	7 908 637.31	100%	7 125 807.40	مجموع الإيرادات الجبائية

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على الحساب الإداري لسنوات 2021 2022 2023 وتقديرات الميزانية الأولية لسنة 2024 وبالتنسيق مع رئيس مكتب الميزانية والعمليات المالية بالبلدية.

## الفصل الثاني : هيكل الجباية المحلية ومساهمتها في إيرادات ميزانية بلدية ونوغة

### 1/ الرسم على النشاط المهني:

من خلال الجدول رقم 04 نلاحظ أن الإيرادات الجبائية المتعلقة بالبلدية تركز أساسا على الرسم على النشاط المهني للسنوات من 2021 إلى 2023 ، حيث بلغ مبلغ 4 454 572.35 دج سنة 2021 بنسبة 62.51 % ، ومبلغ 3 052 353.72 دج سنة 2022 بنسبة 38.60 %، أما سنة 2023 فقد بلغت قيمته 4 426 682.00 دج ، بنسبة قيمتها 47.70 % من إجمالي الإيرادات الجبائية . ليتم إلغائه بموجب قانون المالية لسنة 2024 .

### 2/ بالنسبة لسنة 2021:

تأتي الضريبة الجزافية الوحيدة I.F.U في المرتبة الثانية بعد الرسم على النشاط المهني بنسبة 24.84 % ، وبعدها الرسم العقاري والتطهيري بنسبة 4.35 % ، أما باقي الضرائب والرسوم المحلية فتشكل نسب ضئيلة نوعا ما . بنسب تتراوح بين 3% و 1%.

### 3/ بالنسبة لسنة 2022:

نلاحظ ارتفاع نسبة الرسم العقاري والتطهيري ليحتل المرتبة الثانية بعد الرسم على النشاط المهني بنسبة 24.78 %، لتأتي بعده الضريبة الجزافية الوحيدة بالمرتبة الثالثة بنسبة 17.41 % ، كما نلاحظ تحسن في نسبة مساهمة الرسم على القيمة المضافة من 1.07 % سنة 2021 إلى 12.13 % سنة 2022. أما بقية الضرائب والرسوم فتبقى تشكل نسب ضئيلة ومتفاوتة.

### 4/ بالنسبة لسنة 2023:

من خلال تحليل الإيرادات الجبائية لسنة 2023 نلاحظ بداية استفادة البلدية من الرسم على السكن بمبلغ 2 046 500.00 دج ما يشكل نسبة 22.51 % من إجمالي الإيرادات الجبائية ليحتل المرتبة الثانية ، لتأتي بعده الضريبة الجزافية الوحيدة بنسبة 16.71 % . لتبقى بقية الضرائب والرسوم الأخرى تشكل نسب ضعيفة تتراوح بين 5 % و 2 % .

من خلال دراسة الجدول رقم 05 وتحليل تطور الإيرادات الجبائية للفترة من 2021 إلى 2023 نلاحظ تغير في النسب المئوية، وعدم ثبات في توزيع مختلف الضرائب والرسوم المشكلة للجباية المحلية بالنسبة للبلدية ، بين سنة وأخرى .

## الفصل الثاني : هيكل الجباية المحلية ومساهمتها في إيرادات ميزانية بلدية ونوغة

### 5/ بالنسبة لسنة 2024:

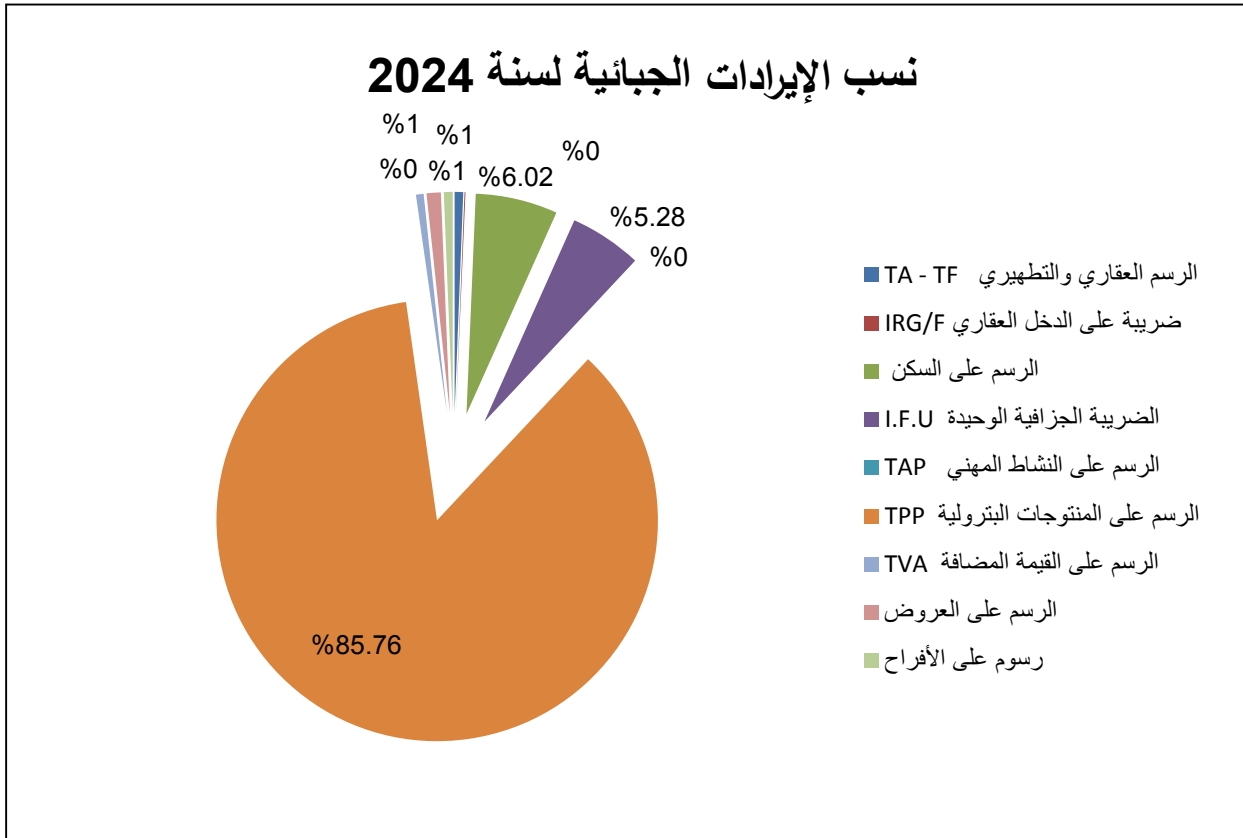
في سنة 2024 نجد أنه تم إدراج إيراد جبائي جديد لصالح البلدية من خلال استحداث المادة 28 مكرر في قانون الرسم على رقم الأعمال ، بموجب المادة 36 من ق م 2024 . المتمثل في الرسم على المنتجات البترولية، حيث تمثل هذا التعديل في إعادة توزيع ناتج هذا الرسم واستفادة البلديات بنسبة منه، وإلغاء الرسم على النشاط المهني. مما رفع قيمة إجمالي الإيرادات الجبائية من مبلغ 9 089 868.00 سنة 2023 إلى مبلغ 38 465 806.00 سنة 2024.

حيث احتل المرتبة الأولى بمبلغ 32 988 535.00 دج بنسبة 85.76 % من إجمالي الإيرادات الجبائية لسنة 2024.

كما نلاحظ أن قيمة الرسم على المنتجات البترولية لوحده يعادل ثلاثة أضعاف قيمة الإيرادات الجبائية لسنة 2023.

ليأتي الرسم على السكن بالمرتبة الثانية بنسبة 6.02 % ، يليه الضريبة الجزافية الوحيدة بنسبة 5.28 % . لتبقى مبالغ بقية الضرائب والرسوم الأخرى تشكل نسب ضعيفة بالنسبة لإجمالي الإيرادات الجبائية المحلية.

### الشكل 03 : نسب الإيرادات الجبائية لسنة 2024.



المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (04)

## الفصل الثاني : هيكل الجباية المحلية ومساهمتها في إيرادات ميزانية بلدية ونوغة

### ثالثا : مقارنة الإيرادات الجبائية إلى كتلة الأجور للفترة 2021-2024

جدول رقم 05: مقارنة الإيرادات الجبائية إلى كتلة الأجور للفترة 2021-2024.

السنة	2021	النسبة	2022	النسبة	2023	النسبة	2024	النسبة
الكتلة السنوية لأجور المستخدمين	110 088 796.22	100%	126504 997.12	100%	223 145 364.99	100%	224 269 217.80	100%
مجموع الإيرادات الجبائية	7 125 807.40	6.47%	7 908 637.31	6.25%	9 089 868.00	4.07%	38 465 806.00	17.15%
كتلة الأجور الشهرية	9 174 066.35		10 542 083.09		18 595 447.08		18 689 101.48	

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على الحساب الإداري لسنوات 2021 2022 2023 وتقديرات الميزانية الأولية لسنة 2024 وبالتنسيق مع رئيس مكتب الميزانية والعمليات المالية بالبلدية.

## الفصل الثاني : هيكل الجباية المحلية ومساهمتها في إيرادات ميزانية بلدية ونوغة

من خلال معطيات الجدول رقم 05 نلاحظ أن إجمالي الإيرادات الجبائية لسنة 2021 تغطي نسبة 6.47% من كتلة أجور المستخدمين ، أما في سنة 2022 تشكل نسبة 6.25% ، لتتراجع سنة 2023 إلى نسبة 4.07% وهذا راجع إلى بداية تطبيق الزيادات في أجور العمال والموظفين . أما بالنسبة لسنة 2024 فقد بلغت نسبة الإيرادات الجبائية إلى كتلة الأجور 17.15% مما يغطي ما مقداره أجرة شهرين .

هذه المقارنة البسيطة مع أهم مكون من مكونات النفقات الإجبارية لميزانية البلدية توضح مدى ضعف مساهمة الإيرادات الجبائية في تمويل ميزانية بلدية ونوغة .

### الشكل 04: نسبة الإيرادات الجبائية إلى كتلة الأجور للفترة 2021-2024.



المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (05).

## الفصل الثاني : هيكل الجباية المحلية ومساهمتها في إيرادات ميزانية بلدية ونوغة

### خلاصة الفصل

من خلال دراستنا لميزانية بلدية ونوغة ، تم التوصل إلى أن البلدية لا تحتوي على منشأة وهيكل اقتصادية مدرة للمداخيل.

أما فيما يتعلق بالجباية المحلية للبلدية فلا تكاد مداخيلها تغطي جزء بسيط من نفقات التشغيل كون أنها تعتمد بصفة كبيرة على إعانات الدولة والصندوق المشترك للجماعات المحلية ، مما يلزم ضرورة تطوير الجباية المحلية وإعادة النظر في توزيع الإيرادات الجبائية بين مختلف الهيئات المستفيدة منها ، وهذا مع ضرورة الاهتمام بأموال البلدية وتأمينها للحصول على موارد إضافية تدعم بها ميزانيتها.

خاتمة

## خاتمة

وفي الأخير ومن خلال دراستنا لمساهمة الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية وفقا لنصوص القوانين الجبائية وكذا قوانين المالية لسنوات مختلفة، نجد أن المشرع الجزائري اعتبر الجباية المحلية آلية مالية لتدعيم ميزانيات الجماعات المحلية، وخصها بأهمية بالغة من خلال محاولته النص على العديد من الإصلاحات الجبائية التي تساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في رفع نسبة تحصيلها.

فالبلدية تمثل الخلية الأساسية للمجتمع ، وتعتمد من أجل تحقيق أهدافها ومهامها وتلبية حاجات السكان المتزايدة على جملة من الإيرادات العامة الخارجية والذاتية، من بينها الإيرادات الجبائية التي سلطنا عليها الضوء في هذه الدراسة. حيث هناك ضرائب محصلة جزئيا والأخرى كليا لصالح البلدية و من خلال دراستنا تم التوصل إلى أن الإيرادات الجبائية التي تستفيد منها بلدية ونوغة ضعيفة حيث تعتمد بنسبة كبيرة على الرسم على النشاط المهني سابقا، والرسم على المنتجات البترولية حاليا حيث يمثل النسبة الأكبر من بين الإيرادات الجبائية التي تستفيد منها.

## النتائج:

## نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

- الفرضية الأولى: صحيحة فالجباية المحلية هي أداة من أدوات الدولة في تمويل خزينتها العمومية حيث تستخدمها الدولة في تغطية نفقاتها، من خلال استغلال التحصيلات من مختلف الضرائب والرسم المحلية.
- الفرضية الثانية: صحيحة حيث تعتبر الموارد الضريبية احد العوامل التي تساعد في الاستقلالية المالية للبلديات، حيث تعتبر أموال حرة تتصرف البلديات في توزيعها على مختلف أبواب الميزانية.
- الفرضية الثالثة: صحيحة فالميزانية أداة فعالة في تسيير مصالح البلدية ، سواء من جانب قسم التسيير بتسديد نفقاتها الضرورية، أو التجهيز والاستثمار للمساهمة في التنمية المحلية .
- الفرضية الرابعة: صحيحة فالجباية المحلية هي مجموعة من الضرائب والرسم التي تقطع كلياً أو جزئياً لصالح الجماعات المحلية، حيث تعود حصيلتها للجماعات المحلية أو البلديات أو تشترك عوائدها بين الدولة والجماعات المحلية، تختلف نسب توزيعها باختلاف الضرائب والرسم المشكلة لها.

## النتائج النظرية:

- الجماعات المحلية هي جماعة إقليمية للدولة تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة.
- تشمل الجباية المحلية على الرسوم العائدة كلياً للجماعات المحلية، والضرائب العائدة جزئياً للجماعات المحلية.
- انعدام معايير دقيقة وشفافة ومحددة لتقديم مختلف الإعانات والمساعدات المالية للجماعات المحلية
- إن أغلبية الضرائب والرسوم التي تجب لفائدة الجماعات المحلية، هي عبارة عن ضرائب ورسوم ذات مردود ضعيف ، وهذا راجع لمحدودية وعائها الضريبي ، أو قلة المكلفين بها.
- لا تملك الجماعات المحلية حق تأسيس الضرائب المحلية وتعديل القوانين الخاصة بها، وتوزيع الإيرادات الجبائية.
- غياب نظام معلوماتي فعال، فمردودية المنظومة الجبائية تبدأ أولاً بتوفر المعلومات الجبائية، فهي تعد بمثابة العمود الفقري لمصلحتي الوعاء والتحصيل ، ذلك أنه في غياب قاعدة بيانات صحيحة عن النشاط الاقتصادي، لا يمكن تحقيق إيرادات جبائية عالية.
- توسع النشاط الموازي، بحيث توجد الكثير من الأنشطة الاقتصادية بعيدة عن أعين الحكومات وأجهزتها الرقابية ، فتضعف الجباية المحلية.
- ظاهرة الغش والتهرب الضريبيين يؤثر على التحصيل الجبائي المحلي.
- تخضع الضريبة لقواعد محددة في إطار قانون المالية السنوي الذي يؤكد مشروعية الضريبة.

## النتائج التطبيقية:

- تعتبر الجباية المحلية من أهم مصادر تمويل ميزانية البلدية، إلا أنها غير كافية لتمنح الاستقلال المالي لها.
- ضعف الجباية المحلية سببه التهرب الضريبي بالإضافة إلى ضعف الأنشطة الاقتصادية في البلدية.
- تعتبر الميزانية أداة فعالة لتسيير مصالح البلدية، وتشمل على قسمين متوازنين في الإيرادات والنفقات وهما قسم التسيير وقسم التجهيز والاستثمار؛
- إن ميزانية البلدية تظهر أهم الموارد المالية لها والمتمثلة في التحصيلات والإعانات من الدولة ونواتج الجباية وإعانات صندوق التضامن البلدي.

## الاقتراحات والتوصيات:

- تعزيز مشاركة البلديات والولايات في الجباية المحلية، وذلك عن طريق مساعدتها على تطوير وسائلها لتحسين مستوى تحصيل الضرائب .
- إن البلدية لا بد لها في تأسيس الضريبة ونظرا لاختلاف إمكانات كل بلدية وطبيعة نشاطاتها وموقعها الجغرافي يمكن ترك الحرية بالنسبة لبعض الرسوم أو الضرائب التي تملكها وتميزها عن باقي البلديات.
- توعية الموظفين والقائمين على الإدارة الجبائية بأهمية التحصيل الجبائي لمختلف الضرائب بصفة عامة، لأهميتها في تمويل الجماعات المحلية .
- العمل على توسيع مجال الضرائب التي تعود إلى الجماعات المحلية، من خلال إجراء تعديلات على كيفية توزيع إيراداتها؛ مثل ما تم في قانون المالية 2024، فيما يخص إعادة توزيع الرسم على المنتجات البترولية .
- نشر الثقافة الجبائية بين المكلفين بالضريبة وتحسيسهم بأهمية تصريحاتهم.
- العمل على محاربة التهرب الضريبي بكل الوسائل المتاحة، سواء تعلق الأمر بالجانب التشريعي أو الجانب المتعلق بالإدارة الجبائية.
- إعطاء أهمية للموارد الغير جبائية للمساهمة في تمويل ميزانية بلدية ونوغة.
- تدعيم الاستثمار المحلي وتشجيع المشاريع الاقتصادية على المستوى المحلي مما يؤدي إلى تحقيق عائدات مالية معتبرة.
- تحويل بعض الضرائب من الدولة إلى الجماعات المحلية مع التفكير في استحداث موارد جديدة.

# قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الكتب :

- \* أيمن عودة المعاني، الإدارة المحلية، دار وائل للنشر، الأردن 2010 .
- \* حميد بوزيدة، جباية المؤسسات دراسة تحليلية في النظرية العامة للضريبة ، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، 2005.
- \* خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2005.
- \* خلاص رضا، النظام الجبائي الجزائري الحديث الجزء الأول، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، الجزائر، 2005.
- \* سعيد على محمد العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2011.
- \* سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة النفقات العامة - الإيرادات العامة - الميزانية العامة ، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.
- \* شريف رحمانى، أموال البلديات الجزائرية "الاعتلال، العجز، التحكم الجيد في التسيير، دار القصبية للنشر، الجزائر 2003.
- \* صبيحة شاوي الإصلاح الضريبي في الجزائر وأثره على تعبئة الجباية العادية المجلة الجزائرية للمالية العامة العدد السادس، جامعة تلمسان، الجزائر 2016.
- \* عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2006
- \* عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011.
- \* عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، القاهرة، 2005.

- \* عمارة جمال . منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر، القاهرة، 2004
- \* مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1999.
- \* محمد الصغير بعلی . يسري أبو العلاء، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2003.
- \* محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى 2007 الطبعة الثانية 2010، عمان 2010 .
- \* محمد عباس محرزى، اقتصاديات الجباية والضرائب، الطبعة الخامسة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر، 2013.
- \* محمد عباس محرزى، اقتصاديات المالية العامة: النفقات العامة/الإيرادات العامة/الميزانية العامة للدولة ، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة، الجزائر، 2003.

### المجلات :

- \* العياشي عجلان : حوكمة الجباية المحلية كآلية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة حالة - ولاية المسيلة (2008-2011)، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، العدد 14 لسنة 2014
- \* بن قدور أمال عسالي صباح دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، الجماعات المحلية لولاية الجلفة نموذجا، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 15 ، العدد 04 سنة 2022.
- \* جليل زين العابدين ، تحضير وتنفيذ ميزانية الجماعات المحلية والإجراءات المتخذة لتحسين الموارد المالية لها، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد الثاني ، جامعة تلمسان 2012
- \* فراري محمد، آفاق إصلاح النظام القانوني للجباية المحلية نحو إصدار قانون للجباية المحلية، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، العدد الأول 2021 .
- \* مسدور فارس، أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية، مجلة الباحث، العدد 07 ، جامعة ورقلة ، الجزائر، 2010 .

محاضرات :

\* عباس ناصر، محاضرة بعنوان المالية العامة والتشريع الضريبي، 2016.

مذكرات تخرج :

1/ رسائل ماجستير :

\* الصادق الأسود، المحاسبة العمومية كأداة تسيير ومراقبة الإنفاق العام ، رسالة ماجستير للعلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ، 1992-1993.

\* عباس عبد الحفيظ، تقييم فعالية النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية، دراسة حالة نفقات ولاية تلمسان وبلدية منصور، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان 2011/2012.

\* عفيف عبد الحميد، فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2001-2012 رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف 2013-2014 .

\* لمير عبد القادر، الضرائب المحلية ودورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية دراسة تطبيقية الميزانية بلدية أدرار رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة وهران، السنة الجامعية 2013/2014.

2/ مذكرات الماستر :

\* أمال رزام ، دور الجباية المحلية في تنمية الجماعات المحلية تجارب دولية ناجحة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مراجعة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة أم البواقي الجزائر، السنة الجامعية 2017/2018 .

\* شريفي فاطمة الزهراء، لكحل فتيحة، النظام القانوني للجباية المحلية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تسيير المؤسسات، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد درارية أدرار، السنة الجامعية 2015/2016 .

\* صاولي باسم، واقع التسيير المالي للجماعات المحلية (البلديات) في الجزائر دراسة حالة خزينة بلدية بوشقوف، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في علوم التسيير تخصص إدارة مالية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، السنة الجامعية 2020/2019.

\* عبد الرحمن بلهوان محمد، بهاء الدين ضحوي ، دور الجباية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، السنة الجامعية 2023/2022

\* نحيلة عماد ، مول الخلو محمد ، ميزانية الجماعات المحلية في الجزائر دراسة حالة ميزانية ولاية سعيدة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص تسيير و إدارة الجماعات المحلية، جامعة د مولاي الطاهر بسعيدة ،السنة الجامعية 2017/2016 .

\* يحي بن عيسى ، أثر الجباية على الميزانية العامة للدولة ، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر حقوق تخصص إدارة ومالية ، جامعة زيان عاشور الجلفة ، السنة الجامعية 2017/2016 .

### الملتقيات العلمية :

\* صديقي مسعود و مسعودي محمد، الجباية البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 08/07 أبريل 2008.

### القوانين :

\* القانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية العدد 28 ، المؤرخة في 07 جويلية 1984.

\* القانون رقم 06-2000 المتضمن قانون المالية لسنة 2001، الجريدة الرسمية العدد 80 ، المؤرخة في 24 ديسمبر 2000 .

\* القانون رقم 09-09 المتضمن قانون المالية لسنة 2010، الجريدة الرسمية العدد 78 ، المؤرخة في 30 ديسمبر 2009 .

\* القانون رقم 22-23 المتضمن قانون المالية لسنة 2024 ،الجريدة الرسمية العدد 86 ، المؤرخة في 24 ديسمبر 2023

\* القانون 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية ، الجريدة الرسمية العدد 35 ، المؤرخة في 15 أوت 1990

\* القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية ، الجريدة الرسمية، العدد 37 ، المؤرخة في 22 جوان 2011 .

\* القانون رقم 12-07 المتضمن قانون الولاية، الجريدة الرسمية العدد 12 ، المؤرخة في 12 فيفري 2012

\* المرسوم 145 / 67 المتعلق بالاقتطاع من إيرادات التسيير ، الجريدة الرسمية العدد 71 ، المؤرخة في 31 جويلية 1967.

\* أمر رقم 15-01 مؤرخ في 23 يوليو 2015 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015 ، المادة 41 تعدل أحكام المادة 67 من قانون المالية لسنة 2003

\* وزارة المالية ، المديرية العامة للضرائب ، قانون الرسم على رقم الأعمال 2024.

\* وزارة المالية ، المديرية العامة للضرائب ، قانون الضرائب المباشرة والرسم المماثلة 2024 .

\* وزارة المالية ، المديرية العامة للضرائب ، قانون الضرائب غير المباشرة 2024 .

\* منشور رقم 09 ، وزارة المالية ، المديرية العامة للضرائب ، المؤرخ في 12 فيفري 2024 .

الملاحق

ملحق رقم 01 : البطاقة الجبائية التعديلية بعد صدور قانون المالية لسنة 2024

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية المسيلة  
بلدية: ونوغة  
خزينة: حمام الضلعة بين البلديات

مديرية الضرائب  
لولاية المسيلة.

تحديد تقديرات مداخيل الميزانية  
ذات الطابع الجبائي  
لسنة 2024

بالدينار

ملاحظات	تقديرات سنة 2024	طبيعة الضرائب والرسوم
	32 988 535	الرسم على المنتجات البترولية TPP
	231 986	الرسم العقاري والتطهيري TA-TF
	2 032 071	الضريبة الجزائرية الوحيدة IFU
	2 314 026	الرسم على السكن
	27 990	الضريبة على الدخل العقاري IRG F
	221 198	الرسم على القيمة المضافة TVA
	37 815 806	مجموع تقديرات المدخول الجبائي

المسيلة في 2024/03/25  
مديرية الضرائب لولاية المسيلة  
فدور عمروني  
37 815 806

ملاحظات	تقديرات سنة 2024	طبيعة الضرائب والرسوم
		الرسم على الذهب
		حقوق التوقف في المساحات والأسواق
		المداخيل الأخرى وللأستغلال
		مداخيل أخرى ذات أملاك عمومية
		المجموع

ونوعه في:

رئيس المجلس الشعبي البلدي

ملاحظة: تعاد إلى مديرية الضرائب  
بعد ملئها عند نهاية المصادقة على الميزانية  
( 1 ) شطب العبارة الغير مفيدة .

ملحق رقم 02 : البطاقة الجبائية قبل صدور قانون المالية لسنة 2024

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية المسيلة مديرية الضرائب  
بلدية: ونوغة لولاية المسيلة.  
خزينة: حمام الضلعة بين البلديات

تحديد تقديرات مداخليل الميزانية  
ذات الطابع الجبائي  
لسنة 2024

بالدينار

ملاحظات	تقديرات سنة 2024	طبيعة الضرائب والرسوم
	3 479 340	الرسم على النشاط المهني TAP
	231 986	الرسم العقاري والتطهيري TA-TF
	2 032 071	الضريبة الجزافية الوحيدة IFU
	2 314 026	الرسم على السكن
	27 990	الضريبة على الدخل العقاري IRGF
	221 198	الرسم على القيمة المضافة TVA
	8 306 610	مجموع تقديرات المدخول الجبائي

المسيلة في: 2023/10/01

رئيس المجلس الشعبي البلدي

ملاحظات	تقديرات سنة 2024	طبيعة الضرائب والرسوم
	—	الرسم على الذبح
	—	حقوق التوقف في المساحات والأسواق
	100.000,00	المداخليل الأخرى وللأستغلال
	571.205,60	مدا خيل، أخرى ذات أملاك عمومية
	671.205,60	المجموع

ونوغة في:

ملاحظة: تعاد إلى مديرية الضرائب بعد ملتها عند تخاب المصادقة على الميزانية ( 1 ) شطب العبارة الغير مفيدة .

رئيس المجلس الشعبي البلدي

18 جمادى الثانية عام 1445 هـ 31 ديسمبر سنة 2023 م		الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 86			60
الجدول "هـ"					
قائمة الضرائب والإخضاعات الأخرى وحواصلها، المخصصة للدولة وللجماعات المحلية					
أولا - الضرائب والرسوم المخصصة جزئيا للجماعات المحلية					
الوحدة : دج					
حصص المستفيدين					النتائج
المجموع	ص ت ض ج م	الولاية	البلدية	الدولة والصناديق	
%100	%15	-	%10	%75	الرسم على القيمة المضافة في الداخل - باستثناء مديرية كبريات المؤسسات
168 621 900 000	25 293 285 000	-	16 862 190 000	126 466 425 000	تقديرات التحصيل لسنة 2024
%100	%25	-	-	%75	الرسم على القيمة المضافة (في الداخل) - مديرية كبريات المؤسسات
434 374 772 000	108 593 693 000	-	-	325 781 079 000	تقديرات التحصيل لسنة 2024
%100	%15	-	-	%85	الرسم على القيمة المضافة المحصل عند الاستيراد - باستثناء المراكز الجمركية الحدودية الترابية
642 945 767 000	96 441 865 050	-	-	546 503 901 950	تقديرات التحصيل لسنة 2024
%100	-	-	%15	%85	الرسم على القيمة المضافة عند الاستيراد - المراكز الجمركية الحدودية الترابية.
6 761 495 000	-	-	1 014 224 250	5 747 270 750	تقديرات التحصيل لسنة 2024
%100	%5	%5	%40.25	%49.75	الضريبة الجزائرية الوحيدة
41 890 895 000	2 094 544 750	2 094 544 750	16 861 085 238	20 840 720 263	تقديرات التحصيل لسنة 2024
%100	-	-	%50	%50	الضريبة على الدخل الإجمالي للمداخيل العقارية
5 410 143 098	-	-	2 705 071 549	2 705 071 549	تقديرات التحصيل لسنة 2024
%100	%100	-	-	-	الرسم الصحي على اللحوم المستوردة
1 649 000	1 649 000	-	-	-	تقديرات التحصيل لسنة 2024
%100	-	-	%30	%70	ضريبة الثروة
12 111 780	-	-	3 633 534	8 478 246	تقديرات التحصيل لسنة 2024
%100	%50	-	-	%50	قسمة السيارات
14 171 914 094	7 085 957 047	-	-	7 085 957 047	تقديرات التحصيل لسنة 2024
%100	%50	-	-	%50	رسم التعبئة والدفع المسبق
18 664 487 802	9 332 243 901	-	-	9 332 243 901	تقديرات التحصيل لسنة 2024
%100	%50	-	-	%50	الرسم الخاص بحرق الغاز
22 718 088 108	11 359 044 054	-	-	11 359 044 054	تقديرات التحصيل لسنة 2024
1 355 573 222 883	260 202 281 802	2 094 544 750	37 446 204 571	1 055 830 191 760	مجموع التقديرات لسنة 2024

ملحق رقم 04 : قائمة الضرائب والرسوم المخصصة كلياً للجماعات المحلية من قانون المالية 2024

61		الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 86			18 جمادى الثانية عام 1445 هـ 31 ديسمبر سنة 2023 م	
<b>ثانياً - الضرائب والرسوم المخصصة كلياً إلى الجماعات المحلية</b>						
<b>بالدينار</b>						
حصص المستفيدين				النتائج		
المجموع	ص ت ض ج م	الولاية	البلدية			
%100	%5	%29	%66	<b>الرسم على المنتوجات البترولية</b>		
186 097 857 417	9 304 892 871	53 968 378 651	122 824 585 895	تقديرات التحصيل لسنة 2024		
%100	%5	%29	%66	<b>الرسم المحلي للتضامن (نقل المحروقات)</b>		
6 238 658 599	311 932 930	1 809 210 994	4 117 514 675	تقديرات التحصيل لسنة 2024		
%100	%5	%29	%66	<b>الرسم المحلي للتضامن (الأنشطة المنجمية)</b>		
525 000 000	26 250 000	152 250 000	346 500 000	تقديرات التحصيل لسنة 2024		
%100	—	—	%100	<b>الرسم العقاري على الملكيات المبنية وغير المبنية</b>		
6 841 380 000	—	—	6 841 380 000	تقديرات التحصيل لسنة 2024		
%100	—	—	100%	<b>الرسم على رفع القمامات المنزلية</b>		
1 207 047 000	—	—	1 207 047 000	تقديرات التحصيل لسنة 2024		
%100	—	—	%100	<b>الرسم على السكن</b>		
10 643 709 433	—	—	10 643 709 433	تقديرات التحصيل لسنة 2024		
%100	—	—	100%	<b>الرسم على الإقامة</b>		
1 062 797 340	—	—	1 062 797 340	تقديرات التحصيل لسنة 2024		
212 616 449 789	9 643 075 801	55 929 839 645	147 043 534 343	مجموع التقديرات لسنة 2024		
<b>ثالثاً - الحقوق والرسوم المنجمية</b>						
<b>بالدينار</b>						
حصص المستفيدين					النتائج	
المجموع	ص ت ض ج م	الولاية	البلدية	الدولة		
%100	%100	—	—	—	<b>حق إعداد الوثيقة - رخص الولاية</b>	
94 509 131	94 509 131	—	—	—	تقديرات التحصيل لسنة 2024	
%100	—	—	—	%100	<b>حق إعداد الوثيقة - المنتجات المنجمية</b>	
316 509 174	—	—	—	316 509 174	تقديرات التحصيل لسنة 2024	
%100	%70	—	—	%30	<b>الرسم المساحي السنوي - رخص الولاية</b>	
13 671 287	9 569 901	—	—	4 101 386	تقديرات التحصيل لسنة 2024	
%100	%50	—	—	%50	<b>الرسم المساحي السنوي - المنتجات المنجمية</b>	
111 846 628	55 923 314	—	—	55 923 314	تقديرات التحصيل لسنة 2024	
%100	%20	—	—	%80	<b>إتاوة استخراج المواد المنجمية</b>	
8 067 623 642	1 613 524 728	—	—	6 454 098 914	تقديرات التحصيل لسنة 2024	
%100	%40	—	—	%60	<b>حقوق العزائدات المنجمية</b>	
54 613 372	21 845 349	—	—	32 768 023	تقديرات التحصيل لسنة 2024	
8 658 773 234	1 795 372 423	—	—	6 863 400 811	مجموع التقديرات لسنة 2024	

ملحق رقم 05 : الكتلة الأجرية السنوية لجميع المستخدمين

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية السيل  
وإدارة حمام الضلعة  
بلدية وتوغزة

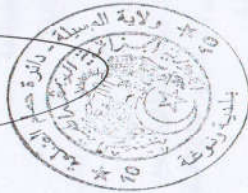
جدول رقم 01: الكتلة الأجرية السنوية لجميع المستخدمين بكافة أصنافهم وكذا أعضاء الهيئة التنفيذية حسب جداول الأجور السنوية (état Matrice Annuelle)

البلدية	عدد المستخدمين المؤقتين			عدد المستخدمين الدائمين			ونوغة
	تعييزات أعضاء الهيئة التنفيذية	عدد الأشهر المتكفل بها حسب BP 2024	المبلغ المتكفل به حسب BP 2024	عدد الأشهر المتكفل بها حسب BP 2024	المبلغ المتكفل به حسب BP 2024	الكتلة الأجرية السنوية	
ونوغة	9 804 438.24	4 388 370.78	06	132 778 576.06	77 611 291.80	06	81 686 203.50
ونوغة	DAIP / DAIS			الآثر المالي الناتج عن عملية إدماج المستخدمين من جهاز نشاطات الإدماج الإجتماعي DAIP / DAIS			249
ونوغة	103 162 714,80			الآثر المالي الناتج عن عملية إدماج المستخدمين من جهاز المساعدة على الإدماج المهني والمستفيدين من جهاز نشاطات الإدماج الإجتماعي DAIP / DAIS			249

ونوغة في: 2 مارس 2024

رئيس المجلس الشعبي البلدي

المجلس الشعبي البلدي  
تحتوي هـ



أمين الخزينة

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et  
des Sciences de Gestion

Département: .....

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة محمد بوضياف بالمسيلة  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم: ... العلوم الاقتصادية

### تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسقله:

الطالب (ة) : حواسي جمال المولود(ة) بتاريخ: 1986/11/17 بـ ويزوغة  
الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أور.س.) رقم: 0377 الصادرة بتاريخ: 04/07/18 عن: بلدية ويزوغة  
المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم اقتصادية تخصص: اقتصاد تسيير و تسيير خلال السنة الجامعية: 2023/2024  
والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: مساهمة الحيازة المحلية في تمويل ميزانية البلدية  
دراسة حالة بلدية ويزوغة

أصرح بشرفي أنني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة و النزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 28 ماي 2024

التوقيع و البصمة

.....



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Bouafia a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et  
des Sciences de Gestion

Département: .....



جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

## تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسقله:

الطالب (ة): بطون نور الدين المولود(ة) بتاريخ: 26-11-1984 ب: عالم الضلع  
الجامع لبطاقة التعريف الوطنية (أور.س.) رقم: 00795326 الصادرة بتاريخ: 2023/09/10 عن: بلدية عالم الضلع  
المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: العلوم الاقتصادية تخصص: تقديري ونظري خلال السنة الجامعية: 2023-2024

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: .....

مساهمة الحياة المحلية في تمويل ميزانية البلدية  
دراسة حالة بلدية وتونسة

أصرح بشرفي أنني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

**شاهد على التوقيع**

**السيد .....**

**حمام الضلع في: .....**

حرر بتاريخ: ...../...../.....

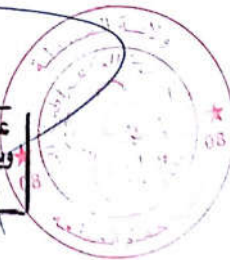
التوقيع و البصمة

.....

23 ماي 2024

.....

علي رئيس المجلس الشعبي البلدي  
و تفويض منه المتصرف الاقليمي  
عمر اي فيصل



## المخلص

تهدف هذه الدراسة للتعرف على مدى مساهمة الجباية المحلية في تمويل ميزانية البلدية، حيث تم التطرق إلى الإطار النظري للجبائية المحلية ومكوناتها وكيفية توزيع مواردها . بين الدولة والبلديات ومختلف الهيئات المستفيدة منها. ثم تم تحليل ميزانية بلدية ونوعه ودراسة تطور ومساهمة الموارد الجبائية في الإيرادات المالية للبلدية خلال الفترة 2021-2024 .

حيث تم التوصل إلى أن الجباية المحلية لا تساهم بشكل كبير في تمويل ميزانية البلدية ، أين بلغت أعلى نسبة لها سنة 2024 أين بلغت نسبة 10.03 % . ويرجع هذا الضعف بالأساس إلى قلة الموارد الجبائية المخصصة للبلدية وقلة الأنشطة الاقتصادية بها.

### **Abstract:**

This study aims to identify the extent to which local collection contributes to financing the municipal budget. The theoretical framework of local collection, its components, and how its resources are distributed were discussed. Between the state, municipalities and various bodies benefiting from them. Then we analyzed the Ouanougha municipal budget and studied the development and contribution of fiscal resources to the municipality's financial revenues during the period 2021-2024.

We found that local collection does not contribute significantly to financing the municipal budget, as it reached its highest percentage in 2024, where it reached 10.03%. This weakness is mainly due to the lack of fiscal resources allocated to the municipality and the lack of economic activities in it.